

الجمهورية التونسية
جامعة الزيتونة
المعهد الأعلى للشريعة
قسم الدراسات المعمقة

عمل أهل المدينة من خلال الموطأ في باب البيوع (دراسة مقارنة)

بحث السنة الثانية من الدراسات المعمقة

إعداد الطالب

نبيل بن إبراهيم آل الشيخ مبارك

إشراف الدكتور

عثمان بطّيح

١٤١٥/١٤١٦ هـ

١٩٩٥/١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على الهادي الأمين ، سيدنا
ونبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ، فهذا البحث يتناول مسائل
اليبوع ، التي استدل الإمام مالك رضي الله تعالى عنه عليها بعمل أهل
المدينة، في كتابه الموطأ .

سبب اختياري للموضوع :

كان لاختياري هذا الموضوع أسباب منها :

الأول : أن عمل أهل المدينة من أدلة مذهب مالك ، وجهل كثير من
الناس بمفهوم هذا العمل أدى بهم إلى إنكاره والتشنيع على المالكية فيه ،
فأحييت أن أوضح ذلك في هذا البحث اليسير .

الثاني : أن اليبوع من الأمور الضرورية ، التي لا بد للإنسان منها ،
فكان اختياري له سبيل إلى التعمق فيه وفهم مقاصد الشريعة الإسلامية في
المعاملات.

منهجي في البحث :

أولاً : قسمت البحث إلى فصلين :

الفصل الأول : وهو القسم النظري ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر
الأمصار.

المبحث الثاني : مفهوم عمل أهل المدينة وحجيته .

المبحث الثالث : حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد .

المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك في الموطأ ومدلولاتها .

الفصل الثاني : وهو الجانب العملي من البحث ويشتمل على المسائل الفقهية التي استدل الإمام مالك رضي الله تعالى عنه عليها بعمل أهل المدينة ، وهي في أبواب البيوع مقارنة مع المذاهب الأخرى .

ثانيا : اقتصرنا في بحث المسائل الفقهية على آراء المذاهب الأربعة ، ولم أتعداها إلى غيرها من المذاهب الأخرى أو رأي أحد من الصحابة أو التابعين أو غيرهم من أهل العلم .

ثالثا : كان اعتمادي في النقل عن هذه المذاهب ، أمهات الكتب في كل مذهب ، والكتب المعتمدة عندهم .

رابعا : اقتصرنا في ذكر آراء المذاهب على القول المعتمد أو القوي المعتمد ، دون الرأي الضعيف أو الشاذ .

خامسا : لم أذكر خلال عرض الأدلة في المسائل الفقهية عمل أهل المدينة كدليل ، وذلك ؛ لأن البحث يدور عليه ، فهو مذكور حكما .

سادسا : لا تكاد تخلو مسألة من المسائل المبحوثة من تفريعات أو جزئيات قلت أو كثرت ، لذلك لم أتبع هذه التفريعات أو الجزئيات بل اقتصرنا على ما نص عليه مالك رحمه الله في موطنه من غير زيادة .

سابعاً : اكتفيت في بحث الخلاف في المسائل الفقهية بعرض الأدلة من غير ترجيح بين الأقوال ، وذلك أن الترجيح إنما يكون بعد استقصاء جميع الأدلة وإيراد الاعتراضات عليها ومناقشتها ، وهو متعذر في مثل هذا البحث .

ثامناً : خرجت جميع الأحاديث الواردة في صلب البحث من مصادرها الأصلية .

فإذا كان الحديث في الموطأ فإنني أكتفي به ، وكذلك إذا كان في الصحيحين ، أما إذا كان في غيرها من كتب الحديث فأذكر من خرجته من أصحاب الكتب الحديثية الأخرى .

تاسعاً : ترجمت للأعلام التي ذكرت أسماءهم في البحث ، عدا الصحابة رضوان الله عليهم والأئمة الأربعة ورواة الأحاديث ؛ لشهرتهم، ولعدم الحاجة الداعية إلى ذلك .

عاشراً : اخترت صيغة (الأول ، الثاني) للتعبير عن الآراء عند تعددها، وصيغة (أولاً ، ثانياً) لسرد الأدلة ؛ حتى لا يقع اللبس بينهما .

الحادي عشر : عند ذكر الخلاف في المسألة فإنني أقدم الرأي فيها ثم أتبع ذلك بمن ذهب إليه .

الثاني عشر : ألحقت في آخر البحث جدولاً مبيناً فيه من وافق المالكية من العلماء ومن خالفهم في المسائل التي تم بحثها ، وآخر لبيان تكرار المصطلحات في الموطأ .

صعوبات البحث :

لا يكاد يخلو بحث من صعوبات تواجه الباحث ، غير أن هذه الصعوبات تتفاوت من بحث لآخر ، ولعل أهم ما لقيت من ذلك ما يلي :

— أن كل مسألة من المسائل التي بحثتها مستقلة عن غيرها وليس بين هذه المسائل رابطة ، وإن كان الجميع في البعوض إلا أن كل مسألة مستقلة بحد ذاتها عن غيرها ، مما يشتت الذهن أحيانا أو يصعب معه التركيز ، فلو كانت مسألة واحدة مترابطة لكان أجمع للذهن وأيسر لتصورها .

— الاهتداء إلى مظان المسألة في كتب المذاهب الأخرى ، فإن الوصول إلى مسألة منها قد يكون عسيرا أحيانا مما يضطرني إلى قراءة طويلة حتى أصل إليها ، وذلك في كل مذهب .

شكر وتقدير :

في ختام البحث لا يفوتني أن أقدم وافر شكري وتقديري لمن له الفضل علي في هذه الدراسة ، بداية بجامعة الزيتونة التي هيأت لي الفرصة لمواصلة الدراسة .

وأثني بالشكر للمعهد الأعلى للشريعة وقسم الدراسات المعمقة به .

ثم أخص بالشكر بعد ذلك من تفضل بالاشراف علي في هذا البحث وهو الأستاذ الدكتور عثمان بطيخ فجزاه الله عني خير الجزاء على ذلك .

كما أشكر الدكتور عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك والدكتور قيس بن محمد آل الشيخ مبارك لما أفدته من آرائهما ومكتبتيهما ، فجزاهما الله عني خيرا .

الفصل الأول

عمل أهل المدينة من الجانب النظري

المبحث الأول : فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر الأمصار

المبحث الثاني : مفهوم عمل أهل المدينة وحجيته

المبحث الثالث : حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد

المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك في الموطأ
ومدلولاتها

المبحث الأول

فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر الأمصار

ليست المدينة المنورة كغيرها من البلاد ، فلقد اختارها الله لنبيه ﷺ لتكون مكان هجرته ومقر إقامته وعاصمة دولته وموضع قبره ، ولم تكن المدينة لتشرف لولا نزول الرسول الكريم ﷺ فيها :

وإذا نظرت إلى البلاد رأيتها تشقى كما يشقى الرجال وتسعد

نعم سعدت المدينة بإقامة خير البرية فيها ، وخير من دفنت بالقاع أعظمه بها :

محمد سيد الكونين والثقلين من والفريقين من عرب ومن عجم

ولقد دعا لها النبي ﷺ ، وأثنى عليها في أحاديث كثيرة منها قوله :
(اللهم بارك لنا في ثمرنا ، وبارك لنا في مدينتنا ، وبارك لنا في صاعنا ، وبارك لنا في مدنا ، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك ، وإني عبدك ونبيك ، وإنه دعاك لمكة ، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ، ومثله معه)^١

وقوله ﷺ عنها : (لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة)^٢

وقوله أيضا : (إنما المدينة كالكير تنفي غيبها ، وينصع طيبها)^٣

^١ الإمام مالك - الموطأ - كتاب الجامع - باب الدعاء للمدينة وأهلها : ٨٨٥/٢ .

^٢ م . ن : باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها : ٨٨٦/٢ .

^٣ م ، ن : نفس الصفحة .

وقوله: (لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرا منه)^١

وقوله ﷺ من حديث طويل : (والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)^٢

والأحاديث في فضل المدينة كثيرة ، وهي وإن كانت في ظاهرها ثناء على المدينة إلا أن هذا الثناء في الحقيقة على أهلها^٣ ، فما كان الرسول ﷺ ليثني على الأبنية والطرقات .

فضل علم أهل المدينة :

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه : إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنه السنة .

وقال ابن عمر : لو أن الناس إذا وقعت فتنة ردوا الأمر فيه إلى أهل المدينة ، فإذا اجتمعوا على شيء - يعني فعلوه - صلح الأمر ؛ ولكنه إذا نعى ناعق تبعه الناس .

وقال أيضا : كتب إلي عبدالله ، يعني ابن الزبير ، وعبد الملك بن مروان ، كلاهما يدعوني إلى المشورة ، فكتبت إليهما : إن كنتما تريدان المشورة ، فعليكما بدار الهجرة والسنة .

قال مالك : وكان عمر بن عبدالعزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه ، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى ، لعله يعمل بما عندهم .

وقال الشافعي : إذا وجدت معتمدا من أهل المدينة على شيء ، فلا يكن في قلبك منه شيء .

^١ م - ن : ص ٨٨٧ .

^٢ م - ن : ص ٨٨٨ .

^٣ انظر : عياض - القاضي عياض بن موسى المجتبى - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : ٣٨/١ .

وقال أيضا : أما أصول أهل المدينة فليس فيها حيلة من صحتها .

هذه الآثار وغيرها ، أوردها القاضي عياض^١ رحمه الله في كتابه ترتيب المدارك^٢ ، وغيره .^٣

وهذا الثناء على المدينة وأهلها لا يعني أنهم معصومون وأن أفعالهم أو أقوالهم شرع يجب اتباعه ويحرم مخالفته ؛ وإنما امتاز أهل المدينة بأمور لم يشاركهم فيها أحد من أهل الأمصار الأخرى ، وذلك لوجود المصطفى ﷺ بين ظهرانيهم ينزل عليه وحى السماء وهو بينهم ، ثم يراهم يعملون شيئا فيقرهم عليه أو ينهاهم عنه ، فيتشربون السنة النبوية المطهرة من صاحبها مباشرة ومن غير واسطة ، وذلك أدعى لثبوتها في قلوبهم ورسوخها في حياتهم ، ثم يأتي أبنائهم فيفطمون وقد ارتضعوها في صغرهم ثم يشبون عليها وهكذا من بعدهم ، وهذا مالا يتوفر في غيرها من الأقطار ، فعندما ينتشر الصحابة رضوان الله عليهم في البلاد لنشر الدين لا يحصل لأهل تلك البلاد مع الصحابة ما يحصل لأهل المدينة مع الرسول ﷺ من استيعاء التشريع من تصرفاته وسائر شؤونه حضرا وسفرا ، مما أكسب أهل المدينة سعة الإدراك لمقاصد الشرع وعمق الفهم في أحكامه .

ثم إن أهل المدينة بعد ذلك أبعد عن البدع من غيرهم من البلاد ، وفي ذلك يقول ابن تيمية^٤ رحمه الله : فأما الأعصار الثلاثة المفضلة فلم يكن فيها

^١ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي ، ولد بسنة ٤٩٦ هـ ، وكان إمام وقته في الحديث وعلومه وعالما بالتفسير ، ففيها أصوليا عالما بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، وكان شاعرا بليغا وأديبا ، توفي سنة ٥٤٤ هـ بمراكش . (الديباج : ١٦٨-١٧١) .

^٢ عياض بن موسى السبتي - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : ٤١٣٨/١ .

^٣ انظر : ابن تيمية - أحمد بن عبد الحليم - الفتاوى : ٢٩٤/٢٠ وما بعدها .

^٤ أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي ، ولد ببحران سنة ٦٦١ هـ ، ونجح في علوم كثيرة ، وكانت له آراء خرج بها عن المذاهب الأربعة ، وتمسك بها وامتحن من أجلها ، توفي بدمشق سنة ٧٢٨ هـ . (الأعلام : ١٤٤/١) .

بالمدينة النبوية بدعة طاهرة أئنة ، ولا حرج منها بدعة في أصول الدين أئنة
كما حرج من سائر الأمصار ، فإن الأمصار الكفار التي سكنها أصحاب رسول
الله ﷺ وحرّح منها العلم والإيمان حمسة: الحرّمان ، والعراقان ، والشام ،
مها حرج القرآن والحديث والفقه والعبادة وما تبع ذلك من أمور الإسلام .
وحرّح من هذه الأمصار بدع أصولية غير المدينة النبوية .

فالكوفة حرج منها التشيع والإرجاء ، وانتشر بعد ذلك في غيرها .

والبصرة حرج منها القدر والاعتزال والنسك الفاسد وانتشر بعد ذلك
في غيرها .

والشام كان بها المصب والقدر .

وأما التجهم فلما ظهر من ناحية خراسان ، وهو شر البدع .

وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية ...^١

^١ الفتاوى : ٢٠ / ٣٠١٣٠٠

المبحث الثاني

مفهوم عمل أهل المدينة وحجته

نقد أو صح الإمام مالك رحمه الله تعالى مقصوده من عمل أهل المدينة ومدى حجته في رسالته إلى الليث بن سعد^١ وذلك في قوله منها :

اعلم رحمك الله أنه بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا ، ويولدنا الذي نحن فيه ، وأنت في إمامتك وفضلك ، و منزلتك من أهل بلدك ، وحاجة من قلوبهم إليك ، واعتمادهم على ما جاءهم منك ، حقيق بأن تحاف على نفسك ، وتنع ما ترجو السجاة باتاعه ؛ فإن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ والسائقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾^٢ الآية ، وقال تعالى : ﴿ فبشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾^٣ الآية ، وإنما الناس تبع لأهل المدينة ، إليها كانت الهجرة ، وبها برل القرآن ، وأجل الحلال وحُرِّم الحرام ، إذ رسول الله ﷺ ليس أظهرهم ، يحضرون الوحي والتزيل ، ويأمرهم فيطيعونه ، ويسن لهم فيتبعونه ، حتى توفاه الله واختار له ما عنده ، صلوات الله عليه ورحمته وبركاته .

ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولي الأمر من بعده ، فما برل بهم مما علموا أنفدوه ، ومالم يكن عدتهم فيه علم سألوا عند ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهدهم وحادثة عهدهم . وإن خالفهم مخالف ، أو قال أمرا غيره أقوى منه وأولى ترك قوله ، وعمل بغيره .

^١ أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الميموني بالولاء . إمام أهل مصر في عصره ، حديث ومفتي ، ولد سنة ٩٤ هـ ، قال الإمام الشافعي الليث أفض من مالك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، توفي بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ (وفيات الأعيان : ١٢٧/٤ - ١٢٨ ، الأعلام : ٢٤٨/٥)

^٢ التوبة ١٠

^٣ نور ١٨-١٧

ثم كان التابعون من بعدهم يسكنون ذلك السيل ، ويتبعون تلك السنن ، فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرا معمولا به لم أر لأحد خلافه ، للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها .

ولو ذهب أهل الأمصار يقولون : هذا العمل الذي يبلدنا ، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا ، لم يكونوا من ذلك على ثقة ، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لهم^١ .

فتبين من كلامه أن ما كان عملا مستمرا من عهد الرسول ﷺ إلى التابعين ، نقله جيل عن جيل فهذا هو المعتر من عمل أهل المدينة .

وبهم من قوله : فإنما الناس تبع لأهل المدينة . وقوله : فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرا معمولا به ، لم أر لأحد خلافه ، للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها . بهم من ذلك أنه يرى أن إجماع أهل المدينة حجة ، ودليل شرعي يجب اعتباره .

ولا يعني هذا القول بأنه يرى أن إجماعهم هو إجماع الأمة الذي لا يجوز مخالفته ، بل غاية ما يدل عليه أنه حجة عنده ؛ فإنه لم يذكر في رسالته لئلا يثبت بأنه بمخالفته إجماع أهل المدينة أنه مخالف لإجماع الأمة ، وإلا لما أغفله^٢ .

إضافة إلى ذلك فقد استدل المالكية على حجية عمل أهل المدينة بأمور أخرى منها ما يلي :

^١ قريب المدرك ٤١/١ - ٤٣ .

^٢ انظر : أحمد نور سيف - عمل أهل المدينة بين آراء مالك ومصطلحات الأصوليين : ٨١ .

أولاً : الآثار الواردة في فضل المدينة ، وقد سبق ذكر بعض منها

أما^١

ثانياً : أن المدينة دار هجرة النبي ﷺ ، وموضع قبره ، ومهبط الوحي ، ومجمع الصحابة ، ومستقر الإسلام ، ومتبرأ الإيمان ، وفيها طهر العلم ، ومنها صدر ، فلا يخرج الحق عن قول أهلها .

ثالثاً : أن أهل المدينة شاهدوا التنزيل ، وسمعوا التأويل ، وكانوا أعرف بأحوال الرسول ﷺ من غيرهم ، فوجب أن لا يخرج الحق عنهم .

رابعاً : أنهم شهداء آخر العمل من النبي ﷺ وعرفوا ما نسخ وما لم يسخ .

خامساً : أن من خرج من الصحابة عن المدينة قد شغل بالجهاد ، وكان اس مسعود إذا أفتى بفتيا ، أتى المدينة فيسأل عنها ، فإن أفتى بخلاف فتياه رجع إلى الكوفة وفسخ ما عمل .

سادساً : أن رواية أهل المدينة مقدمة على رواية غيرهم ؛ لأن أخلافهم تنقل عن أسلافهم فيخرج نقلهم من حيز الطس إلى اليقين ، فكان إجماعهم حجة على غيرهم .

سابعاً : أن من المحال أن يخفى حكم النبي ﷺ على الأكثر ، وهم الذين بها ، ويعرفه الأقل ، وهم الخارجون عنها ، وأن العادة تقضي بأن مثل هذا الجمع المحصر من العلماء الأحقين بالاجتهاد لا يجمعون إلا عن راجح^٢.

^١ ص : ٨ - ٩

^٢ عمل أهل المدينة : ٧٧ - ٧٨

أقسام عمل أهل المدينة وحجية كل قسم :

ولقد كان لعدم فهم كثير من العلماء^١ لمراد مالك رحمه الله بعمل أهل المدينة سبب في التشنيع عليه وعدم قبوله منه؛ لذلك تصدى القاضي عياض رحمه الله لمن تحامل على مالك في احتجاجه بعمل أهل المدينة وبين المقصود من هذا العمل، وقسمه ميا ما يحتج به من هذه الأقسام وما لا يحتج به.

كما اهتم بذلك ابن تيمية وتلميذه ابن القيم^٢ وغيرهم^٣.

وفيما يلي عرض لتقسيمات هؤلاء الثلاثة؛ لأهميتها، ثم بعد ذلك استخلاص نتائجها.

مراتب عمل أهل المدينة عند القاضي عياض :

قال القاضي عياض رحمه الله: إن إجماع أهل المدينة على صريين^٤ :

ضرب من طريق النقل والحكاية، الذي تؤثره الكافة عن الكافة، وعملت به عملاً لا يخفى ونقله الجمهور عن الجمهور عن راس السلسلة^٥، وهذا الضرب مقسم على أربعة أنواع :

إما نقل شرع من جهة النبي ﷺ من قول أو فعل، كالصاع والمد، وأنه عليه الصلاة والسلام كان يأخذ معهم بذلك صدقاتهم وفطرتهم، وكالأذان والإقامة، وترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، وكالوقوف والأحباس.

^١ كالإمام العزالي والصيرفي والمحاملي . (أنظر ترتيب المدارك ٤٧/١٠)

^٢ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، ولد سنة ٦٩١ هـ، أحد كبار العلماء، تلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، توفي بدمشق سنة ٧٥١ هـ . (الأعلام : ٥٦/٦)

^٣ أنظر . ابن أمير الحاج - موسى بن محمد البربري - التقرير والتحجير على التحرير : ١٠٠/٣

^٤ ترتيب المدارك : ٤٧/١ - ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١

أو نقل إقراره عليه الصلاة والسلام لما شاهده منهم ولم ينقل عنه إنكار، كقفل عهدة الرقيق وشبه ذلك .

أو نقل تركه لأموار وأحكام لم يلزمهم إياها مع شهرتها لديهم وظهرها فيهم ، كتركه أحد الزكاة من الحصرات مع علمه عليه السلام بكونها عندهم كثيرة .

فهذا النوع من إجماعهم في هذه الوجوه حجة يلزم المصير إليه ، ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس ، فإن هذا النقل محقق معلومه موجب للعلم القطعي فلا يترك لما تروجه عليه الطنون ، وإلى هذا رجح أبو يوسف^١ وغيره من المخالفين .

النوع الثاني : إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال .
فهذا النوع اختلف فيه أصحابنا ، فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة ولا فيه ترجيح ، وهو قول كبار البعديين ... ، قالوا : لأنهم بعض الأمة والحجة إنما هي بمجموعها ، وهو قول المخالفين أجمع . وذهب بعضهم إلى أنه ليس بحجة ، ولكن يرجح به على اجتهاد غيرهم ، وهو قول جماعة من متفهمتهم ، وبه قال بعض الشافعية ، ولم يرتضه القاضي أبو بكر^٢ ولا محققوا أئمتنا وغيرهم .

وذهب بعض المالكية إلى أن هذا النوع حجة كالنوع الأول وحكوه عن مالك ... ، وأطبق المخالفون أنه مذهب مالك ، ولا يصح عنه كذا مطلقا .

^١ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وتلميذه ، وأول من بشر مذهب ، ولد سنة ١١٣ هـ بالكوفة ، وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد ، وهر أول من دعي قاضي القضاة ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ . (وميات الأعيان ١٠ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، الأعلام : ١٩٣ / ٨)

^٢ محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، أبو بكر الباقلائي ، ولد بالبصرة سنة ٣٣٨ هـ ، من كبار علماء الكلام ، انتهت إليه الرئاسة في مذهب لأشاعرة ، توفي ببغداد سنة ٤٠٣ هـ . (وميات الأعيان ٤ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، الأعلام ١٧٦ / ٦)

هذا ما ذكره القاضي عياض في شأن عمل أهل المدينة بعض الاختصار.

مراتب العمل عند ابن تيمية :

قال ابن تيمية رحمه الله : إن إجماع أهل المدينة على أربع مراتب^١ :

المرتبة الأولى . ما يحري مجرى القل عن السي ﷺ ، مثل نقلهم لمقدار الصاع والمد ، وترك صدقة الخصرات والأحباس ، فهذا مما هو حجة باتفاق العلماء .

المرتبة الثانية : العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان ، فهذا حجة في مذهب مالك ، وهو المنصوص عن الشافعي ... وكذا طاهر مذهب أحمد أن ما سنه الخلفاء الراشدون فهو حجة يجب اتباعها ... ، فالمحكي عن أبي حنيفة يقتضي أن قول الخلفاء الراشدين حجة ، وما يعلم لأهل المدينة عمل قديم على عهد الخلفاء الراشدين محالف لسنة الرسول ﷺ .

المرتبة الثالثة . إذا تعارض في هذه المسألة دليلان كحديثين وقياسين جهل أيهما أرجح ، وأحدهما يعمل به أهل المدينة ، ففيه نزاع ومذهب مالك والشافعي أنه يرجح بعمل أهل المدينة ، ومذهب أبي حنيفة أنه لا يرجح بعمل أهل المدينة ، ولأصحاب أحمد وجهان .

المرتبة الرابعة : وهي العمل المتأخر بالمدينة ، وهذا هل هو حجة شرعية يحب اتباعها أم لا ؟

فالذي عليه أئمة الناس أنه ليس بحجة شرعية ، هذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم ، وهو قول المحققين من أصحاب مالك .

^١ الفتاوى ٢٠٠/٣٠٣-٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠

مراتب عمل أهل المدينة عند ابن القيم :

قال ابن القيم رحمه الله : إن عمل أهل المدينة نوعان ^١ :

النوع الأول . ما كان من طريق القل والحكاية .

وهو على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : نقل الشرع مستداً من جهة النبي ﷺ ، وهذا أربعة أنواع :

الأول : نقل قوله . وهو الأحاديث المدنية التي هي أم الأحاديث النبوية ، وهي أشرف أحاديث أهل الأمصار .

الثاني : نقل فعله . كقلهم أنه توضأ من بئر بصاعة ، وأنه كان يحرح كل عيد إلى المصلى فيصلي به العيد هو والناس ، وغير ذلك .

الثالث : نقل تقريره لهم على أمر شاهدتهم عليه أو أحبرهم به ، كقلهم إقراره لهم على تلقيح النحل ، وعنى تجارتهم التي كانوا يتحرونها

الرابع : نقل لأماكن وأعيان ومقادير لم تتغير عن حالها ، كقلهم الصاع والمد وتعين موضع المنبر وموقفه للصلاة والقمر والحجرة .

الضرب الثاني : نقلهم لتركه ﷺ وهو نوعان :

الأول : تصريحهم بأنه ترك كذا وكذا ولم يفعله ، كقوله في شهاد أحد : (ولم يغسلهم ولم يصل عليهم) وقوله في صلاة العيد : (لم يكس أداً ولا إقامة ولا نداء) .

١ ابن القيم - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر - إلام المرفعين عن رب العالمين ٢ ٣٦٧-٣٧٠ ، ٣٧١-٣٧٢ ، ٣٧٣

الثاني : عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت همهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله ، فحيث لم ينقله واحد منهم ألبتة ولا حدث به في مجمع أبدا علم أنه لم يكن ، وهذا كتركه التلطف بالنية عند دحوه في الصلاة

الضرب الثالث : وهو نقل العمل المستمر ، كقل الوقوف والمزارعة ، والأدان على المكان المرتفع ، والأدان للصبح قبل المجر ، وتثنية الأذان وإفراد الإقامة ...

ثم قال عن هذه الأنواع كلها بعد أن استطرد في سرد الأمثلة : فهذا النقل وهذا العمل حجة يحب اتباعها وسنة متلقة بالقول على الرأس والعيس ، وإذا ظفر العالم بذلك قرت به عينه ، وأطمأنت إليه نفسه .

النوع الثاني : ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال :

وأما العمل الذي طريقه الاجتهاد والاستدلال فهو معترك النزال ومحل الجدال ، قال القاصي عبدالوهاب^١ : وقد اختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه .

أحدها : أنه ليس بحجة أصلا ، وأن الحجة هي إجماع أهل المدينة من طريق النقل ، ولا يرجح به أيضا أحد الاجتهادين على الآخر .

والثاني : أنه وإن لم يكن حجة فإنه يرجح به اجتهادهم على اجتهاد غيرهم ، وبه قال بعض أصحاب الشافعي .

والثالث : أن إجماعهم من طريق الاجتهاد حجة وإن لم يحرم خلافه ، كإجماعهم من طريق النقل ، وهذا مذهب قوم من أصحابنا .

^١ أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر العنبدري ، ولد سنة ٢٦٢ هـ ، أحد أعلام المذهب المالكي ، كان فقيها أدبيا ، انتقل آخر حياته إلى مصر ، ورث فضاء المالكية بها ، وتوفي بها سنة ٤٢٢ هـ (الديباج ١٥٩ ، ومبات الأعيان : ٢١٩/٣ ، الأعلام ١٨٤/٤٠)

نتائج هذه التقسيمات :

- نستنتج من تقسيم عمل أهل المدينة عند هؤلاء العلماء ما يلي :
- أن ما كان من عمل أهل المدينة طريقه النقل والحكاية فهو حجة عند الجميع بفروعه الأربعة ، ويترك ما خالفه من خبر أو قياس .
 - أن ما كان عملاً قديماً بالمدينة - قل مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه - فهو حجة أيضاً .
 - أما ما كان عملاً متأخراً عن ذلك ، فلم يقل بحديثه إلا بعض المالكية.
 - ما كان إجماعهم عليه طريقه الاجتهاد والاستدلال فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:
- الأول :** أنه ليس بحجة ولا فيه ترجيح ، وهو قول كبار البغداديين من المالكية وقول المذاهب الأخرى
- الثاني :** أنه ليس بحجة ، ولكنه يرجح به اجتهادهم على غيرهم ، وهو رأي بعض المالكية ، وبعض الشافعية .
- الثالث :** أنه حجة كإجماعهم من طريق النقل ، وهو قول بعض المالكية، وقد حكى هذا عن مالك ، وأكره القاضي عياض كما سبق .

المبحث الثالث

حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد

لا يخلو عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد من أربع حالات :

الحالة الأولى : أن يكون العمل مطابقا لها .

الحالة الثانية : أن يكون العمل بخلافها .

الحالة الثالثة : أن لا يكون ثم عمل أصلا ، لا بوافق ولا بخلاف .

الحالة الرابعة : أن لا يكون ثم نقل أصلا ، لا بوافق ولا بخلاف .

ففي الحالة الأولى ، إما أن يكون العمل المطابق لحبر الآحاد من طريق النقل أو من طريق الاجتهاد .

فإن كان العمل من طريق النقل فهو أكد في صحتها ، ويجب العمل بها.

وإن كان من طريق الاجتهاد كان العمل مرجحا للحبر .

وإن كان الخبر الموافق لعمل أهل المدينة يعارضه خبر آخر ، فإن العمل يكون مرجحا للخبر ، بل هو أقوى ما ترجح به الأخبار إذا تعارضت .

وفي الحالة الثانية ، إن كان العمل من طريق النقل فإنه يقدم على خبر الآحاد بلا خلاف .

وإن كان العمل من طريق الاجتهاد ، فإن الخبر يقدم عليه عند الجمهور ، وفيه خلاف بين علماء المذهب كما تقدم .

أما الحالة الثالثة ، فيما إذا لم يكن ثم عمل لا بخلاف ولا بوفاق
فيجب المصير إلى الخير ؛ لأنه دليل مفرد عن مسقط أو معارض .

فإن عارض هذا الخبر الذي نقلوه خبر آخر نقله غيرهم من أهل الآفاق
كان ما نقلوه مرجحاً عند الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني^١ وغيره من
المحققين.

والحالة الرابعة ، إذا لم يكن ثم نقل أصلاً لا بوفاق ولا بخلاف
فاجتهاد أهل المدينة مرجح على غيرهم عند أغلب المالكية وخالفهم
الجمهور وبعض المالكية^٢.

^١ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيب ، المعية الشافعية المتكسمة الأصولية ، له سطور مع المعتزلة ، رومي مي
يسابور سنة ٤١٨ هـ . (وفيات لأعيان : ٢٨/١ ، الأعلام : ٦١/١)

^٢ أنظر في ذلك ترتيب المدارك : ٥١/١ - ٥٢ ، إعلام الموقعين : ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ . ندوة الإمام مالك
٢٥١-٢٥٠/٢

المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك

في الموطأ ومدلولاتها

تعددت مصطلحات الإمام مالك رضي الله عنه في موطئه فيما يتعلق بعمل أهل المدينة ، وقد استشكلها البعض في زمره ، فأجاب عنها ، قال ابن أبي أويس^١ : قيل لمالك : قولك في كتاب الموطأ : الأمر المجتمع عليه ، والأمر عندنا ، وبلدنا ، وأدركت أهل العلم وسمعت بعض أهل العلم . فقال : أما أكثر ما في الكتاب فرأي ، فلعمري ما هو رأيي ؛ ولكن سماعي من غير واحد من أهل العلم والمصل ، والأئمة المقتدى بهم الدين أحدث عنهم ، وهم الذين كانوا يقولون الله عز وجل ، فكثروا علي ، فقلت رأيي ، وذلك رأيي إذا كان رأيهم مثل رأي الصحابة أدركوهم عليه وأدركتهم عنى ذلك ، فذلك وراثه توارثوها قريبا عن قرن إلى زمانا ، وما كان رأيي ، فهو رأي جماعة من أهل العلم ، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه ، فهو ما اجتمع عليه قول أهل المقه والعلم ، لم يختلفوا فيه ، وما قلت فيه : الأمر فيه عندنا ، فهو ما عمل به الناس عندنا . وجرى به ، الأحكام وعرفه العالم والجاهل ، وكذلك ما قلت فيه بلدنا ، وما قلت فيه بعض أهل العلم ، فهو شيء استحسنته من قول العلماء ، وما لم أسمع منهم فاجتهدت وبتطرت على مذهب من لقيت ، حتى وقع ذلك موقع الحق . لا قريبا منه ، حتى لا يجرح عن مذهب أهل المدينة وأرائهم ، وإن لم أسمع ذلك بعينه سببت الرأي إلي بعد الاجتهاد مع السعة ، وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم ، والأمر المعمول به عندنا من لدن

^١ أبو عبد الله إسماعيل بن أبي أويس ، ابن عم الإمام مالك ، وابن أخيه وروح ابنته ، سمع أئمة ورجال مالكا ، وخرج عنه البخاري ومسلم ، ترمي ٢٢٦ هـ . (الديباج ٩٢)

رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم^١.

أقسام مصطلحات عمل أهل المدينة .

ويمكن تصنيف هذه المصطلحات حسب مدلولاتها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى : وهي المصطلحات التي يستعملها مالك لقل القضايا المجمع عليها عند أهل المدينة ، ولم يعرف لأحد منهم خلافا فيها ، وهي إما أن تكون بصيغة النفي أو الإثبات ، فمثال النفي ، قوله : (الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا)^٢ ، ومثال الإثبات ، قوله : (الأمر المجمع عليه عندنا)^٣.

المجموعة الثانية . وهي ما يستعملها لقل القضايا التي يصدق عليها العمل عنده ، وإن لم يتوفر فيها صفة الإجماع ، وهي كذلك إما أن تكون بصيغة النفي ، أو الإثبات ، فمثال النفي ، قوله : (ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه)^٤ ، ومثال الإثبات ، قوله : (الأمر عندنا)^٥.

^١ الرشدي - أبو العباس أحمد بن يحيى - المعيار المعرب والجامع المعرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ٣٦٠/٦٠

^٢ انظر ص ٥٣

^٣ انظر ص ٣٢

^٤ انظر : ص ٨٠ .

^٥ انظر ، ص ٢٦

^٦ انظر في ذلك ، محمد عبده إسماعيل عبد الفتاح - الإجماعات الخاصة ، حجبتها وأثرها في الفقه الإسلامي : ٢٤٦-٢٤٨ ، عمل أهل المدينة ١٠٥٠-١٠٧٠

الفصل الثاني

عمل أهل المدينة من الجانب التطبيقي

وهي المسائل الفقهية التي استدل لها الإمام مالك بعمل أهل
المدينة في أبواب البيوع

المسألة الأولى : بيع المتتابع من الثمار

(٨) باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها

قال مالك : والأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والحريز والجزر إن يبعه إذا بدا صلاحه حلال جائز . ثم يكون للمشتري ما يبت حتى ينقطع ثمره ويهلك ، وليس في ذلك وقت يؤقت ، وذلك أن وقته معروف عند الناس . وربما دخلته العاهة ، فقطعت ثمرته قبل أن يأتي ذلك الوقت ، فإذا دخلته جائحة تبلغ الثلث فصاعداً كان ذلك موضوعاً من الذي ابتاعه .^١

ذكر الإمام مالك رحمه الله هذه المسألة في باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، ونص رضي الله عنه على هذه الأصناف من الثمار ؛ لأنها مما يخرج شيئاً فشيئاً ، فيبدو صلاح أولها في حين أن آخرها لم يخلق بعد ، فلذلك اختلفت آراء الفقهاء، هل يحور بيع ما لم يخلق تبعاً لما خلق؟ على قولين:

الأول : عدم الجوار ، وإليه ذهب الحنفية في طاهر المذهب عندهم^٢، والشافعية^٣، والحنابلة^٤.

^١ الموطأ - كتاب البوع - باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها : ٦١٩/٢

^٢ السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المبروط : ١٩٦/١٢ - ١٩٧ ، ابن عابدين - محمد أبي بن عمر بن عبد العزيز - حاشية ابن عابدين : ٤٢/٤ ، الميمني - عبد العلي بن طالب العمري - اللباب شرح الكتاب : ١٠/٢ ، الربيعي - عثمان بن علي - تبيين الحقائق في شرح كثر الدقائق : ١٢/٤ ، داماد أفندي - عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي راده - مجمع الأنهر شرح ملتقى البحر : ١٩/٢

^٣ الروي - أبو ركريا يحيى بن شرف الدين بن مري - الممشقي - المحمورع شرح المذهب : ٤٤٥/١١ ، الشريبي - محمد بن أحمد - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المهاج : ٩٢/٢ ، اليحوري - إبراهيم بن محمد بن أحمد - حاشية اليحوري على شرح ابن قاسم العزي : ٣٦٤/١ ، المحلي - جلال الدين محمد بن أحمد بن علي - شرح المحلي على مهاج الطالبيين : ١٣٧/٢ ، الجمل - سليمان بن عمر بن منصور العجلي - حاشية الجمل على شرح المسج : ٢٠٦/٣

^٤ ابن قدامة - أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي - المعني شرح مختصر الخرقي : ١٦٠/٦ ، ابن مطح - أبو عبد الله محمد المقدسي - الميدع شرح المقنع : ١٦٦/٤ ، البهوتي - منصور بن يوسف بن صلاح الدين بن إدريس - كشاف القناع على من الإقناع : ٢٨٣-٢٨٢/٣

الثاني : الجواز ، وإليه ذهب المالكية ^١ ، وطائفة من الحنفية ^٢ ، وقيد بعضهم الجواز بأن يكون الخارج هو الأكثر .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : أن هذا العقد جُمع فيه بين المعدوم والموجود ، والمعدوم لا يصح بيعه ؛ لعدم القدرة على تسليمه ، وحصة الموجود من المدل - وهو القيمة - مجهولة ، وبهذا يبطل العقد ^٣ .

ثانياً : أن المصير إلى هذا الطريق إنما يكون عند تحقق الضرورة ، ولا ضرورة في الباذنجان والبطيخ ، إذ يمكنه أن يبيع أصولها حتى يكون ما يحدث فيها من ملك المشتري ^٤ .

ثالثاً : أنها لم تخلق فلم يجز بيعها ^٥ .

رابعاً : القياس على النخل ؛ فكما أن مالم يخلق من ثمرة النخل لا يجوز بيعه تبعاً لما خلق فكذلك غيرها من الثمار ^٦ .

^١ ابن عبد البر - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي - الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تصفه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ١٠٨/١٩ ، الساجي - أبو الوليد سليمان بن خلف - المتقى شرح الموطأ ٢٢٢/٤ .

^٢ المبسوط : ١٩٦/١٢ ، حاشية ابن عابدين : ٤٢/٤ ، تبين الحقائق : ١٢/٤ ، مجمع الأنهر : ١٩/٢ .

^٣ المبسوط ١٩٦-١٩٧/١٢ ، معني المحتاج ٩٢/٢ ، عميرة - أحمد البرسي - حاشية عميرة على شرح المحلى على منهاج الطالبين للبزوري : ٢٣٧/٢ .

^٤ المبسوط : ١٩٦-١٩٧/١٢ ، تبين الحقائق ١٢/٤ .

^٥ المعنى ١٦٠/٦ ، المبدع : ١٦٦/٤ ، كتاب القناع ٢٨٣-٢٨٢/٣ .

^٦ المعنى ١٦٠/٦ .

وامتدلت أصحاب القول الثاني بما يلي

أولاً أن المسألة وردت في النهي عن بيع الثمار حتى يسود صلاحها .
فإذا ساد صلاحها لم يجر مع حصة نصيبها ، ولو لا نصيبها لم يجر
بيعها

ثانياً أن هذه نكرة لا حكم فيها ، ولو عني حصة فجر مع حصة
سأد صلاحها بما ساد صلاحها

ثالثاً أن يكون الموجود أصلاً في العقد ، وما يحدث بعد ذلك محلاً

المسألة الثانية : وضع الجائحة

(١٠) باب الجائحة في بيع الثمار والزروع

عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجائحة.

قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا.^١

إذا أصيبت الثمرة بعد تمام شرائها وقبل استعائها عن أصلها ، بأفة سماوية^٢ ، فأتلفتها أو بعضها ، فهل يكون ضمان الثالف من المائع أو من المشتري^٣ ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

الأول : أن المشتري هو الضامن لما أتلفته الجائحة ، وإليه ذهب الحنفية^٤ ، والشافعي في الجديد^٥.

الثاني : أن ضمان الثالف يكون من البائع ، وإليه ذهب المالكية^٦ ، والشافعي في القديم^٧ ، والحنابلة^٨.

^١ الموطأ - كتاب البوع - باب الجائحة في بيع الثمار والزروع : ٦٣١١٢

^٢ للاتفاق عليها ، (أنظر بيل لأوطار ١٨٨/٥٠)

^٣ الكاساني - علاء الدين أبو بكر بن مسعود - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢٣٨/٥٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، التهاوي - طهر أحمد العثماني - علاء السر ٣٩

^٤ النوري - أبو زكريا يحيى بن شرف الدين - شرح النوري على صحيح مسلم : ٢١٦/١٠ ، ٢١٧ ، شرح المحي على المساج ٢٣٦/٢ ، الرملي - شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة - نهاية المحتاج شرح المساج : ١٥٣/٤ - ١٥٤

^٥ المتقى : ٢٣٢/٤ ، ابن رشد (الحميد) - محمد بن أحمد بن محمد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد : ٣/ ٣٥٧-٣٥٩ ، العرياني - الصادق عبدالرحمن - المعاملات أحكام وأدلة : ١٠٦ .

^٦ شرح النوري على صحيح مسلم ، ٢١٦/١٠-٢١٧ ، شرح المحي على مساج الطالبي : ٢٣٦/٢

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول على أن ضمان الجائحة من المشتري بما

يلي :

أولا : ما رواه مسلم^١، عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه قال :
أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول
الله ﷺ : (تصدقوا عليه) ، فتصدق الناس عليه ، فلم يلدع ذلك رفاء دينه .
فقال رسول الله ﷺ لعمرائه . (حذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك) .

ووجه الاستدلال من هذا الحديث : أنه لو كانت الجائحة توضع عن
المشتري لم يفتقر الرسول إلى أن يأمرهم بالصدقة عليه^٢.

ثانيا : أنه لو كان الأمر بوضع الجائحة للوجوب مطلقا لم يكن لهيه
ﷺ عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها معنى ، لأن علته هي حفظ مال المسلم
عن التلف ، فيحمل الأمر على الاستحباب والدب^٣.

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولا : ما رواه مسلم^٤ عن جابر رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال :
(من باع ثمرا فأصابته جائحة ، فلا يأخذ من أخيه ، علام يأخذ أحدكم مال
أخيه المسلم)

^١ مسلم بن الحجاج القشيري البسماوي - صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة والمرارعة - وضع الحواشي ٢١٨/١٠

^٢ شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٨/١٠٠

^٣ إعلاء السنن : ٢٩/١٤ ، حاشية الحمل : ٢٠٦/٣ ، شرح المحلى : ٢٣٦/٢

^٤ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة والمرارعة - باب وضع الحواشي : ١١٦/١٠

ثانيا : ما رواه مسلم^١ عن جابر أيضا أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح .

ثالثا : واستدلوا من القياس ، بأن هذه الثمرة أصابتها جائحة قبل أن تستعفى عن أصلها ، فحار أن يرجع بها على النائع ، أصله إذا كان ذلك بعطش^٢ .

رابعا : أنها في معنى الباقية في يد النائع من حيث أنه يلزمه سقيها فكانها تلفت قبل القبض ، فكانت من ضمان النائع^٣ .

^١ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة والمرارعة - باب وضع الجوائح : ١١٦/١٠

^٢ المرجع السابق ١١٨/١٠

^٣ المتقى : ٣٣٢/٤

^٤ شرح النووي على صحيح مسلم : ٢١٦/١٠

المسألة الثالثة : الاستثناء من الجزاف

(١١) باب ما يجوز من استثناء الثمر

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائطه أن له أن يستثني من ثمر حائطه مما بينه وبين ثلث الثمر ، لا يجاوز ذلك ، وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك^١.

إذا باع الرجل ثمر حائطه جزافا^٢ ، ثم أراد أن يستثني من هذا المبيع ، فإنه إما أن يستثني مشاعا ، كثلث وربيع ، أو محددا كصاع ورطل .

فإن كان المستثنى مشاعا ، فلا خلاف بين العلماء في جوازه ، سواء في ذلك الثلث ، أو أقل ، أو أكثر^٣.

وإن كان المستثنى محددا ، فقد اختلف العلماء في حكمه على قولين^٤.

الأول : عدم الجواز ، وإليه ذهب الحنفية في رواية عندهم^٥ ، ومذهب الشافعية^٦ ، والحنابلة^٧.

^١ موطأ - كتاب البوع - باب ما يجوز من استثناء الثمر : ٦٢٢/٢ .

^٢ بيع الجرب : هو بيع ما يكال أو يوزن أو يعد جملة بلا كيل ولا وزن ولا عد . (الشرح الصغير ٤٢/٤)

^٣ الدردير - أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ٤١/٤ ، المعاملات أحكام وأدلة ، ١٠٢ ، حاشية ابن عابدين ٤٠-٤٤/٤ ، مجمع الأنهر : ١٩/٢-٢٠ ، شرح النووي على صحيح مسلم : ١٩٥/١٠ ، المجموع : ٤٤٦/١١ ، المعصي : ١٧٢/٦-١٧٣ ، الكرمي - مرعي بن يوسف - غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والتمهيد : ١٢/٢

^٤ مجمع الأنهر : ١٩/٢-٢٠

^٥ الشافعي - محمد بن إدريس - الأم : ٦٠/٣٠ ، ٨٤ ، المجموع : ٤٤٦/١١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٥/١٠

المعصي : ١٧٢/٦

الثاني : الجواز ، وإليه ذهب المالكية^١ ، وظاهر الرواية عند الحنفية^٢ .
 واشترط المالكية أن لا يجاوز المستثنى ثلث المبيع ، واشترط الحنفية
 أن يكون الباقي أكثر من المستثنى .

واستدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : ما رواه مسلم^٣ عن جابر رضي الله عنه ، أن الرسول ﷺ نهى
 عن الشيا .

ثانياً : أن المبيع بعد الاستثناء مجهول^٤ ، والمجهول لا يصح بيعه .

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : أن ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صح استشاؤه منه^٥ ، وإيراد
 العقد على الصاع والرطل وما أشبهها جائز شرعاً فيجوز استشاؤها من بيع
 الحزاف .

ثانياً : أن نهى الرسول ﷺ عن الشيا إنما هو في استثناء الكثير من
 الكثير ، أو الكثير مما هو أقل منه ، أما القليل من الكثير فلا ، والثلث فما دونه
 قليل^٦ .

١- مستدكار : ١٣٥/١٩ ، المتقى : ٢٣٧/٤٠ ، المعاملات أدلة وأحكام : ١٠٦ ، ابن العربي - محمد بن
 عبد الله الأشيلي - عارضة الأحودي في شرح صحيح الترمذي : ٢٨٨ ٥

٢- حاشية ابن عابدين ، ٤٥-٤٤/٤ ، مجمع الأنهر : ٢٠-١٩/٢

٣- صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب البيوع - باب النهي عن المحاقلة والمراصة وبيع الثمرة قبل يئس صلاحها
 ١٩٥/١٠

٤- محمد بن الحسن الشيباني - كتاب الحجة على أهل المدينة : ٥٦١/٢ ، مجمع الأنهر : ٢٠/٢ ، المجموع
 ٤٤٦/١١ ، المعنى : ١٧٢/٦ .

٥- الحصكفي - محمد علاء الدين بن علي بن محمد - الدر المختار مع حاشية ابن عابدين : ٤٤/٤ ،
 ١٣٥/١٩ : الاستدكار

ثالثا : أن المشتري معلوم بالعارة والمبيع معلوم بالإشارة ، وجهالة قدر
المبيع لا يمنع الجواز^١ .

رابعا : أن هذا استثناء لا يدخل غررا في المبيع فلم يمنع صحة
العقد^٢ .

خامسا : أن الحكم للأكثر العالب ، لا للقليل النادر^٣ .

^١ مجمع الأنهر : ١٩/٢ .

^٢ المنتقى : ٢٣٧/٤ .

^٣ المعاملات أدلة وأحكام : ١٠١ .

المسألة الرابعة : بيع الفاكهة

(١٥) باب بيع الفاكهة

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، أن من ابتاع شيئاً من الفاكهة ، من رطبها أو يابسها ، فإنه لا يبيعه حتى يستوفيه .

ولا يباع شيء منها بعهه ببعض إلا إذا بيد .

وما كان منها مما يابس فيصير فاكهة يابسة تدخر وتؤكل ، فلا يباع بعهه ببعض إلا إذا بيد ، ومثلاً بمثل ، إذا كان من صنف واحد .

فإن كان من صنفين مختلفين ، فلا بأس أن يباع منه اثنان بواحد ، إذا بيد ، ولا يصلح إلى أجل .

وما كان منها مما لا يابس ولا يدخر ، وإنما يؤكل رطباً كهيئة السطخ والقثاء والخربز والحزر والأترج والموز والرمان ، وما كان مثله ، وإن يابس لم يكن فاكهة بعد ذلك ، وليس هو مما يدخر ويكون فاكهة ، قال : فأراه خفيفاً أن يؤخذ منه من صنف واحد اثنان بواحد ، إذا بيد .

فإن لم يدخل فيه شيء من الأجل فإنه لا بأس به .^١

تضمنت هذه المسألة المباحث التالية :

الأول : أن من اشترى شيئاً من الفاكهة من رطبها أو يابسها فإنه لا يبيعه حتى يستوفيه .

الثاني : أنه لا يباع شيء منها بعهه ببعض إلا إذا بيد .

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب بيع الفاكهة : ٦٣١/٢

الثالث : أن ما ييسر منها ، لا يجوز فيه التفاضل في الصنف الواحد ؛
لأنه أصبح طعاما ربويا يقتات ويدخر .

الرابع : أن مالا يصبح فاكهة بعد يسه ، فإنه أشبه بما لا ييسر ، فلا
يقتات ولا يدخر ، فيجوز التفاضل في الصنف الواحد منه ؛ لعدم ربويته .

المبحث الأول : في وجوب استيفاء الطعام في البيع قبل بيعه .

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنه لا يباع شيء من الطعام قبل قبضه
واستيفائه^١ ، لقوله ﷺ : (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه)^٢ .

المبحث الثاني : في وجوب التقايط فيما يبع من الفاكهة سواء يبع
بجنسه أو بغير جنسه .

أما بيع الفاكهة ، بجنسه فلا خلاف في تحريمه نسيئة ؛ لوجود أحد
علتي الربا عند الجميع ، وهي اتحاد الجنس .

فإن كانت الفاكهة مما لا يكال ولا يوزن ، وإنما تعد عدا ، فقد أجاز
الحنفية^٣ ، ورأية عند الحنابلة^٤ ، أن يباع بعضها بعض نسيئة ، إذا اختلف
الجنس ؛ لعدم وجود أحد علتي الربا وهما القدر أو الجنس .

^١ الاستدكار : ١٨١/١٩ ، المنتقى : ٢٥٦/٤٠ ، المبسوط : ٨/١٣ ، حاشية ابن عابدين : ١٧٩/٤٠ ، شرح النووي
على صحيح مسلم : ١٦٩/١٠ - ١٧٠ ، الأم : ٦٩/٣٠ - ٧٠ ، المعنى : ١٨٨،٦٣/٦

^٢ رءسيفاء المبيع يكون بأن يبرأ البائع منه إلى مبتاعه ، وبمكته من قبضه (لا استدكار : ١٨١/١٩)

^٣ الموطأ - كتاب البيوع - باب العبة وما يشبهها : ٦٤٠/٢٠

^٤ حاشية ابن عابدين : ١٩٥/٤

^٥ المعنى : ٦٥/٦

المبحث الثالث: فيما يصير فاكهة بعد يسه وبقتات

أما ما يصير فاكهة بعد يسه فيقتات ويدخر، فلا يجوز التفاصيل في الجنس الواحد منه عند المالكية^١، والحنفية^٢، والشافعي في الجديد^٣، ورواية عند الحنابلة^٤.

فإن كان مما لا يكال ولا يوزن، وإنما يعد عدا، فيجوز التفاصيل في الجنس الواحد منه عند الحنفية^٥، والشافعي في القديم^٦، ورواية عند الحنابلة^٧. أما عند اختلاف الأجناس، فالجميع متفقون على جواز التفاصيل فيها^٨.

المبحث الرابع: التفاضل في الجنس الواحد مما لا يسس ولا يدخر من الماكهة

إذا كانت الفاكهة مما لا يسس ولا يدخر، وإن يسست لم تكن فاكهة بعد ذلك، فيجوز التفاضل في الجنس الواحد منها عند مالك كما مر.

وذهب الشافعي في الجديد^٩، والحنابلة في رواية عندهم^{١٠}، إلى عدم جواز ذلك؛ لاجتماع علتي ربا الفضل وهما الطعم والجنس.

المعنى . ٢٥٦/٤

^٢ حاشية ابن عابدين : ١٩٧/٤ .

^٣ النووي - أبو ركريا يحيى بن شرف الدين - روضة الطالبين وعمدة المفتين ٣٨٤/٢

^٤ المعنى . ٥٦-٥٥/٦

^٥ حاشية ابن عابدين : ١٩٧/٤

^٦ روضة الطالبين : ٣٨٤/٢

^٧ المعنى : ٥٦-٥٥/٦

^٨ المراجع السابقة .

^٩ معني المحتاج : ٢٢/٢

^{١٠} المعنى : ٥٦-٥٥/٦ .

المسألة الخامسة : بيع ما فيه أحد النقيدين بأحدهما

(١٦) باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا

قال مالك من اشترى مصحفاً أو سيفاً أو خاتماً ، وفي شيء من ذلك ذهب أو فضة بدنانير، فإنه ينظر إلى قيمته ، فإن كانت قيمة ذلك الثلثين، وقيمة ما فيه من الذهب الثلث ، فذلك جائز لا بأس به ، إذا كان ذلك يدا بيد ، ولا يكون فيه تأخير .

وما اشترى من ذلك بالورق مما فيه الورق ، نظر إلى قيمته ، فإن كان قيمة ذلك الثلثين ، وقيمة ما فيه من الورق الثلث ، فذلك جائز لا بأس به ، إذا كان ذلك يدا بيد ، ولم يزل ذلك من أمر الناس عندنا^١

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

الأول : عدم الجواز ، وإليه ذهب الشافعية^٢ ، والمذهب عند الحنابلة^٣ .

الثاني : الجواز ، وإليه ذهب المالكية^٤ ، والحنفية^٥ ، والحنابلة في رواية عندهم^٦ .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا ٢٠/٦٣٦

^٢ الأم : ٣١/٣ ، المبكي - أبو الحسن علي بن عبد الكافي - تكملة المجموع شرح المهدب : ١٠/٣٦٤ ، معي

المحتاج : ٢٨/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم : ١١/١٧

^٣ المعنى : ٩٢/٦ ، ٩٤ ، الإنصاف : ٥/٣٣-٣٤

^٤ الحنفى : ٢٦٩/٤ ، الشرح الصغير : ١/٧٦ ، ابن جري - أبو القاسم محمد بن أحمد - قوانين الأحكام الشرعية . ٢٧٧-٢٧٨

^٥ المبسوط : ٥/١٤ ، ابن نجيم - زين العابدين بن إبراهيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق : ٦/٢١٣ ، مجمع الأنهر .

١١٧/٢-١١٨ ، حاشية ابن عابدين : ٤/٢٦٢

^٦ المعنى : ٩٢/٦ ، ٩٤ ، الإنصاف : ٥/٣٣-٣٤

واشترط الحفية والحنابلة أن يكون الذهب أو الفضة أكثر من الذي في المحلي منهما ، فيكون الذهب أو الفضة التابعة في مقابلة الذهب أو الفضة المشتراة به ، ويبقى الفضل قيمة المحلي منهما .

وأما المالكية فقد اشترطوا لجواز ذلك خمسة شروط^١ وهي :

١- أن يكون ذلك النوع من المحلي مباحا في الشرع استعماله واتخاذ كالسيف والمصحف وخاتم الرجل .

٢- أن يكون ما فيه من الذهب أو الفضة تبعا لقيمة المحلي .

٣- أن يكون المحلي مرتبطا بالمحلي ارتباطا في إزالته مصرة وفساد .

٤- أن يكون يدا ييد .

٥- أن لا يتجاوز المحلي ثلث القيمة أو ثلث الوزن^٢ .

الأدلة :

واستدل أصحاب القول الأول بما رواه مسلم^٣ عن فضالة بن عبيد قال : أتني رسول الله ﷺ وهو يخير بقلادة فيها حرر وذهب ، وهي من المعام تباع فأمر ﷺ بالذهب الذي في القلادة فصرع وحده ، ثم قال لهم : (الذهب بالذهب وزنا بوزن) .

^١ وإن كان الأصل عندهم المع ، لأن في بيعه بفضة بيع ذهب وعرض بذهب ، أو بيع فضة وعرض بفضة ، ولكن رخص فيه لمصرونة . (حاشية الدسوقي : ٤٠/٣)

^٢ المتفق ٢٦٩/٤ ، قوانين الأحكام : ٢٧٧-٢٧٨ ، الشرح الصغير : ٢٦/٤ - ٨٧ .

^٣ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة والمرارعة - باب الربا : ١٦/١١

أما أصحاب القول الثاني فقالوا بأن الحلية - من الذهب أو الفضة - قليلة
فلم تكن مقصودة بالبيع فصارت كأنها هبة^١.

^١ بداية المجتهد - ٣٧٦/٣

المسألة السادسة : بيع المراطة

(١٨) باب المراطة

قال مالك : الأمر عندنا في بيع الذهب بالذهب ، والورق بالورق مراطة: إنه لا بأس بذلك ، أن يأخذ أحد عشر ديناراً بعشرة دنانير يدا بيد ، إذا كان وزن الذهبين سواء عينا بعين ، وإن تفاضل العدد ، والدراهم أيضا في ذلك بمنزلة الدنانير^١.

المراطة هي بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة ورنأ^٢ ، وقد اُمرد المالكية بتسمية هذا النوع من البيع مراطة .

وهذا البيع متفق على جوارحه بين علماء المذاهب ، ولا اختلاف فيه عندهم^٣.

كما اتفقوا على أن المعتر فيه الوزن لا العدد^٤ ، إلا أن الحنفية أجازوا الريادة اليسيرة فيما لا يقسم ، كما في بيع الدرهم بالدرهم وأحدهما أكثر وزناً ، فحلته زيادته ، فإنها جائزة ؛ لأنها هبة مشاع لا يقسم^٥.

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب المراطة : ٦٣٨/٢

^٢ آل مبارك - عبدالعزيز بن حمد - تبين المسائل لتدريب السالك إلى أقرب المسالك : ٣١٧/٣

^٣ بداية المجتهد : ٣٧٩/٣ ، تبين المسالك : ٣١٧-٣١٩ ، بدائع الصانع : ١٩٦/٢٠ ، شرح الووري على صحيح

مسلم : ١٠/١١٠ ، مغني المحتاج : ٢٤/٢ ، المعنى : ٦٠-٦١

^٤ المراجع السابقة

^٥ حاشية ابن عابدين : ١٩٦/٤ .

المسألة السابعة : بيع الطعام قبل قبضه

(١٩) باب العينة وما يشبهها

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، الذي لا اختلاف فيه ، أن من اشترى طعاما برا أو شعيرا أو سلتا^١ ، أو ذرة أو دخنا أو شيئا من الحبوب القطنية^٢ ، أو شيئا مما يشبه القطنية ، مما تجب فيه الزكاة ، أو شيئا من الأذم كلها ، الزيت والسمن والعسل والخل والجبن والشيرق^٣ واللبن وما أشبه ذلك من الأذم ، فإن المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه^٤.

أصل هذه المسألة ما رواه مالك^٥ عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله ﷺ قال : (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه) وفي رواية (حتى يقبضه). وهذه المسألة محل اتفاق بين المذاهب ، ولم يخالف فيها أحد منهم^٦. قال ابن المنذر^٧ : أجمع أهل العلم على أن من اشترى طعاما فليس له أن يبيعه حتى يستوفيه^٨.

^١ السلت : نوع من الشعير ، وهو حب بين الحنطة والشعير رقيق القشر (المصباح المير ١٠٨)

^٢ الحبوب القطنية هي الحبوب التي تطبخ مثل العدس والبقلاء واللوباء والحمص والارز والسمن (المصباح المير: ١٩٤)

^٣ الشيرق : (بالحم) دهن السمسم ، فارسي معرب . (المصباح المير ١١٧)

^٤ الموطأ - كتاب البيوع - باب العينة وما يشبهها . ٦٤٢/٢ .

^٥ م ن ص ٦٤٠

^٦ الاستدكار ٢٧٠/١٩ ، المتقى : ٢٨٩/٤ ، بداية المجتهد ٢٧٦/٣٠ ، المبسوط : ٨/١٣ ، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيوطي السكندري - شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي ٢٦٤/٥ ، معني المحتاج : ٦٨/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم : ١٦٩/١٠ - ١٧٠ ، المعني : ١٨١/٦ - ١٨٢ .

^٧ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المدر النيسابوري ، ولد سنة ٢٤٢ هـ ، فقيه مجتهد ، صنف في اختلاف الفقهاء ، وكان شيخ الحرم بمكة ، وتوفي فيها سنة ٣١٩ هـ . (وفيات لأعيان : ٢٠٧/٤ ، الأعلام . ٢٩٤/٥ - ٢٩٥)

^٨ المعني : ١٨١/٦ - ١٨٢

غير أن مالكا رحمه الله يرى أن محل النهي في بيع الطعام قبل قبضه
فيما إذا كان بائعه اشتراه بكيل وباعه قبل أن يقبضه ، سواء باعه جرافا أو على
الكيل

أما لو كان بائعه اشتراه جزافا ثم باعه قبل قبضه كان يعه جافا ، باعه
جزافا أو على الكيل ^١ .

ودليل هذه المسألة حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى أن يبيع أحد
طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه ^٢ .

ولأن الجزاف يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ، فهو مقبوض
حكما ^٣ .

^١ الدسوقي - محمد بن عرفة - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٥٢/٣ .

^٢ أبو تارود - سليمان بن الأشعث السجستاني - مس أبي تارود - كتاب الإجارة - باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى
٢٥٢/٢ ، المسائي - أحمد بن علي - مس المسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السدي - كتاب اليوع - باب
النهي عن بيع ما اشتري من الطعام بكيل حتى يستوفى ٢٨٦/٧ .

^٣ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ١٥٢/٣ .

المسألة الثامنة : لا يُشترى بالمال المسلم فيه

شيئا قبل قبضه

(٢١) باب السلفة في الطعام

قال مالك : الأمر عندنا فيمن سلف في طعام بسعر معلوم ، إلى أجل مسمى ، فحل الأهل ، فلم يجد المتباع عند البائع وفاء مما ابتاع منه ، فأقاله ، فإنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو ذهبه ، أو الثمن الذي دفع إليه بعينه ، فإنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئا حتى يقبضه منه ، وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه ، أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو يبيع الطعام قبل أن يستوفي .

قال مالك : وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يستوفي^١ .

الإقالة في السلم محل اتفاق بين فقهاء المذاهب ، ولا خلاف في ذلك^٢

وإنما وقع الاختلاف بينهم هل يجوز للمسلم أن يأخذ عرضا عن المسلم فيه ، على قولين :

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب السلفة في الطعام : ٦٤٤/٢

^٢ المتقى : ٣٠١/٤ ، القرامى - شهاب الدين أبو العباس محمد بن إدريس - الدخيرة - ١٤/٥ ، المرغيباني - برهان الدين علي بن أبي بكر - الهدية شرح بداية المبتدي وشروحها - ٣٤٥/٥ - ٣٤٦ ، تكملة المجموع : ١٥٩/١٣ - ١٦٠ ، المعني : ٤١٧/٦ ، غاية المتهى : ٨١/٢ ، الشريكى - شهاب الدين أحمد بن أحمد العلوي - التوضيح في الجمع بين المقع والتقيح : ١٦٩ .

الأول : أن المسلم يرجع برأس ماله، إن كان باقياً، أو مثله إن كان مثلياً، أو قيمته إن لم يكن مثلياً، وإن أراد أن يأخذ عوضاً عنه فجائز، وإليه ذهب الشافعية^١، وأبو يعلى^٢، من الحنابلة^٣، وزُفر^٤، من الحنفية^٥.

الثاني : أنه لا يجوز للمسلم أن يأخذ عوضاً عن رأس المال، وإليه ذهب المالكية^٦، والحنفية^٧، وبعض الحنابلة^٨.

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بأن رأس المال عوض مستقر في الدمة فحار أخذ العوض عنه، كالشمس في المبيع إذا فسح، والمسلم فيه مضمون بالعقد، ورأس المال مضمون بعد فسحه^٩.

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : قوله ﷺ : (من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره)^{١٠}.

^١ نكمة المجموع : ١٦١/١٣

^٢ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، ولد سنة ٣٨٠ هـ، عالم عصره في الأصول والعروع، وأنواع العلوم، من أهل بغداد، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٤٥٨ هـ. (الأعلام : ٩٩/٦)

^٣ المعني : ٤١٨/٦

^٤ زفر بن الهذيل بن قيس العبدي، فقيه كبير، من أصحاب أبي حنيفة، ولد سنة ١١٠ هـ، أقيم بالبصرة، وولي قضاءها، وتوفي بها سنة ١٥٨ هـ. (الأعلام : ٤٥/٣)

^٥ الهداية شرح البداية مع شرح فتح القدير : ٣٤٥/٥ - ٣٤٦، مجمع الأنهر : ٤١٨/٦.

^٦ المنتقى : ٣٠١/٤ - ٣٠٢، الاستدكار : ٢٦/٢٠، قوانين الأحكام : ٢٩٥

^٧ الدر المختار مع حاشية ابن عابدين : ٢٣١/٤، الهداية شرح البداية مع شرح فتح القدير : ٣٤٥/٥ - ٣٤٦، مجمع الأنهر : ١٠٣/٢.

^٨ المعني : ٤١٨/٦

^٩ المعني : ٤١٨/٦

^{١٠} متن أبي داود - كتاب الإجارة - باب السلف لا يحول : ٢٤٧/٢، ابن ماجة - أبو عبدالله محمد بن يزيد القرويني - سنن ابن ماجة - كتاب الشجارات - باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره : ٧٦٦/٢. واللفظ لأبي داود

ثانيا : أن أصل الحكم بها عند مالك سد الدريعة ، كأن المسلم والمسلم إليه لما علما أن مسح البيع في شيء آخر لا يجوز ، ذكر الإقالة ذكر ، لا حقيقة له يستحيز بذلك صرف الطعام في غيره ، وذلك بيع قبل استيفائه ^١ .

ثالثا : أنه إن كان بعير رأس المال خرج عن الإقالة إلى البيع الذي لا يجوز في بيع الطعام قبل استيفائه ^٢ .

^١ الاستدكار : ٢٦/٢٠ ، المتقى : ٣٠٢ ٤

^٢ المتقى : ٣٠١/٤ - ٣٠٢

المسألة التاسعة : بيع الطعام بالطعام إذا كان

من صنف واحد متفاضلا

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما

٥٠ - حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه : أن سليمان بن يسار قال :
في علف حمار سعد بن أبي وقاص ، فقال لغلामه خذ من حنطة أهلك ،
فابتع بها شعيرا ، ولا تأخذ إلا مثله .

٥١ - وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن سليمان بن يسار أنه أخبره
أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث في علف دابته ، فقال لغلामه :
خذ من حنطة أهلك طعاما فابتع بها شعيرا ، ولا تأخذ إلا مثله .

٥٢ - وحدثني عن مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد ، عن ابن
معيقيب الدوسي مثل ذلك .

قال مالك : وهو الأمر عندنا ^١ .

أورد الإمام مالك رحمه الله تعالى هذه الآثار مستدلا بها على عدم
جوار التفاضل في الجنس الواحد من المطعومات ، وقد وافقه فقهاء المذاهب
على ذلك كما سبق بيانه في باب بيع الفاكهة ^٢ .

والخلاف في هذه المسألة في البر والشعير ، هل هما صنف واحد
أم صنفان ؟

وللعلماء في هذه المسألة قولان :

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما : ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ .

^٢ باب بيع الفاكهة - المسألة الرابعة ص ٣٥

الأول : أنهما صنعان مختلفان ، وإليه ذهب الحنفية^١ ، والشافعية^٢ ،
والمذهب عند الحنابلة^٣ .

الثاني : أنهما صنف واحد ، وإليه ذهب المالكية^٤ ، والإمام أحمد في
رواية عنه^٥ .

قال ابن رشد^٦ : وسبب الخلاف تعارض اتفاق المتابع فيها واختلافها ،
فمن علب الاتفاق قال صنف واحد ، ومن علب الاختلاف قال صنفان أو
أصناف^٧ .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أنه لو كانا جنسا واحدا لا كتمى عليه الصلاة والسلام بأحدهما ، ولكنه
قال : (الر بالر والشعير بالشعير)^٨ ، فجعلهما صنفين مختلفين^٩ .

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا بإضافة للآثار السابقة بما يلي :

^١ الحجة على أهل المدينة : ٥٩٨/٢ ، حاشية ابن عابدين : ١٩٧١٤ .

^٢ معي المحتاج : ٢٢/٢ ، روضة الطالبين : ٣٨٠/٣ .

^٣ المعنى : ٨١-٧٩/٦ ، الإنباب : ١٧/٥ .

^٤ المتقى : ٢/٥ ، بداية المجتهد : ٢٦١/٣ ، فواص الأحكام الشرعية : ٢٧٩ .

^٥ المعنى : ٨١-٧٩/٦ ، الإنباب : ١٧/٥ .

^٦ أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، (المجتهد) ، ولد بقرطبة سنة ٥٢٠ هـ وبها نشأ
وعلم الفقه والطب والمنطق ، ومن تلاميذه : بداية المجتهد ونهضة المقتصد ، والكليات في الطب ، ومختصر
المتصلي في الأصول ، سنة ٥٩٥ هـ . (الديباج : ٢٨٤-٢٨٥)
^٧ بداية المجتهد : ٢٦٢/٣ .

^٨ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة - باب الرها : ١٤/١١ .

^٩ المعنى : ٨٠/٦ .

أولاً : ما رواه مسلم^١ عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال: بعه ثم اشتر به شعيراً ، فذهب العلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمر أحبره بذلك فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردّه ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فإني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل . قال : وكان طعاماً يومئذ الشعير ، قيل له فإنه ليس بمثله ، قال : إني أخاف أن يضارع^٢.

ثانياً : أن أحدهما يغش بالآخر ، فكانا كنوعين جنس^٣.

ثالثاً : أنه مقتات تساوت مفعته ، فوجب أن يحرم فيه التفاضل ، كما لو كان برا كله أو شعيراً كله^٤.

رابعاً : أنها متفقة في كثير من المصاع ، والمتفقة المنافع لا يجوز التفاضل فيها باتفاق^٥.

صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة - باب الربا . ٢٠٠١٩/١١ .

^١ المصارعة المشابهة . (المصباح المير : ١٣٧)

^٢ المعنى . ٨١-٧٩/٦ .

^٣ المتقن : ٣-٢/٥ .

^٤ بداية المجتهد : ٢٦١/٣-٢٦٢ .

المسألة العاشرة : وجوب التقابض

في بيع الطعام بالطعام

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما

قال مالك . الأمر المجتمع عليه عندنا ، أن لا تباع الحنطة بالحنطة ، ولا التمر بالتمر ، ولا الحنطة بالتمر ، ولا التمر بالزبيب ، ولا الحنطة بالزبيب ، ولا شيء من الطعام كله ، إلا يدا يدا ، فإن دخل شيئا من ذلك الأجل ، لم يصلح ، وكان حراما ، ولا شيء من الأدم كلها إلا يدا يدا^١ .

اتفق فقهاء المذاهب على أن بيع الطعام بغير جنسه سيئة غير جائز إذا كان الطعام مما يكال أو يوزن^٢ .

أما إذا لم يكن الطعام مكيلا ولا موزنا ، وإنما يعد عدا ، فقد أجاز الحنمية^٣ ، ورواية عبد الحنابلة^٤ ، بيعه بغير جنسه سيئة ؛ لأن علة ربا السيئة عندهم هي اجتماع الجنس مع الكيل أو الوزن ، وبيع المعدود بغير جنسه انتفت فيه علة ربا السيئة عندهم .

الموقع : كتاب البيع - باب بيع الطعام بالطعام لا فصل بينهما ٦٤٦/٢٠

^١ الامدكار : ٤١/٢٠ ، المتقى . ٣/٥ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي . ٤٧/٣ ، الهداية على البداية وشروحها : ٢٧٩،٥ ، حاشية ابن عابدين ١٩٧/٤ ، الأم : ١٤/٣ - ١٥ ، معي المحتاج : ٢٢/٢ ، روضة الصالحين

٣٧٩/٣ ، المعني : ٦٤/٦ - ٦٦

^٢ فتح القدير : ٢٧٩/٥ ، حاشية ابن عابدين . ١٧٩/٤

^٣ المعني : ٦٤/٦ - ٦٦

المسألة الحادية عشر : بيع الجراف مع معرفة

البائع بقدره

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما

قال مالك : ومن صبر صبرة^١ طعام ، وقد علم كيلها ، ثم باعها جزافا ، وكتب المشتري كيلها ، فإن ذلك لا يصلح فإن أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام على البائع ، رده بما كتبه كيله وغره ، وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام وغيره ، ثم باعه جزافا ، ولم يعلم المشتري ذلك ، فإن المشتري إن أحب أن يرد ذلك على البائع رده .

ولم يزل أهل العلم ينهون عن ذلك^٢ .

بيع الطعام جزافا إما أن يكون معلوم الكيل أو الورل لدى المتعاقدين أولا . فإن لم يكن معلوم الكيل أو الورل لهما فلا خلاف في جوار بيعه جزافا^٣ .

أما إن كان معلوم لهما أو لأحدهما فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين :

الأول : الجواز ، وإليه ذهب الحنفية^٤ ، والشافعية في الأصح عندهم^٥ .

^١ الصبرة هي الكومة المحتمة من الطعام ونحوه . (أنظر الموسوعة الفقهية ٧٤/٩٠)

^٢ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما ٦٤٧/٢٠

^٣ المنتقى ٨/٥ ، المجموع ٣١٢/٩٠ ، المعنى ٢٠٤/٦

^٤ إعلاء السنن ٢٢٧/١٤

^٥ معنى المحتاج ١٦/٢

الثاني : عدم الجواز ، وإليه ذهب المالكية ^١ ، والشافعية في رواية ^٢ ،
والحنابلة ^٣ ، مع ثبوت الخيار للمشتري .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بالعقل ، فقالوا : إذا جار البيع مع جهلها
بمقداره ، فمع العلم من أحدهما أولى ^٤ .

أما أصحاب القول الثاني ، فقد استدلوا بما يلي :

أولا : أن يبعه مع العلم بمقداره ، يحرح عن الجراف ، وهو إنما أيسح
للضرورة ^٥ .

ثانيا : أن أفراد أحدهما بمعرفته دون الآخر يدخل فيه الغرر ، فإن
البائع لا يعدل إلى البيع جزافا مع علمه بقدر الكيل إلا لتغريب المشتري والغش
له وقد نهى النبي ﷺ عن الغرر والغش ^٦ .

^١ المتقى ٩٨/٥٠

^٢ معي المحتاج : ١٦/٢

^٣ المعنى ٢٠٤/٦ - ٢٠٥ .

^٤ إعلاء المس ٢٢٧/١٤

^٥ المتقى : ٨/٥

^٦ المتقى : ٨/٥ - ٩ ، المعنى : ٢٠٤/٦

المسألة الثانية عشر : الشركة والتولية

والإقالة في الطعام وغيره

(٢٣) باب جامع بيع الطعام

قال مالك : ... غير أن أهل العلم قد اجتمعوا على أنه لا بأس بالشرك والتولية الإقالة في الطعام وغيره ^١.

هذه المسألة مشرود في باب ما جاء في الشركة والتولية والإقالة ^٢.

المسألة الثالثة عشر : الاستثناء من الجزاف

قال مالك : ومن باع طعاما جزافا ، ولم يشتن منه شيئا ثم بدا له أن يشتري منه شيئا ، فإنه لا يصلح له أن يشتري منه شيئا ، إلا ما كان يجوز له أن يشتريه ، وذلك الثلث فما دونه ، فإن زاد على الثلث صار ذلك إلى المزبنة وإلى ما يُكره ، فلا ينبغي له أن يشتري منه شيئا ، إلا ما كان يجوز له أن يشتريه منه ، ولا يجوز له أن يشتريه منه إلا الثلث فما دونه .

وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ^٣.

وهذه المسألة قد سبق ذكرها في باب بيع الجزاف في المسألة الثالثة ^٤.

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب جامع بيع الطعام : ٦٤٩/٢

^٢ المسألة الحادية والثلاثون ، ص ٨٩

^٣ الموطأ - كتاب البيوع - باب جامع بيع الطعام : ٦٥٠/٢

^٤ انظر : ص ٣٢

قال ابن عبد البر^١ : والصرة عنده - أي مالك - والجزاف من الطعام
كله كثرمة الحائط ، سواء في بيع ذلك قبل قبضه كالعروض^٢ .

ومما أضافه الحنفية هنا : إن المشتري إن كان لم يقبضه من البائع فلا
يسعي أن يشتري منه شيئا قليلا ولا كثيرا ، وإن كان المشتري قبضه فلا بأس
أن يبتاع منه ما أحب^٣ .

^١ الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ، ولد بقرطبة سنة ٣٦٨ هـ ، شيخ علماء
الأندلس وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان فيها لسنة مائتة ، توفي سنة ٤٦٣ هـ (الديباج ٣٥٧، ٣٥٩،
لأعلام ٢٤٠/٨)

^٢ الاستدكار . ٦٦/٢٠

^٣ المحبة على أهل المدينة ٦٢١/٢٠

المسألة الرابعة عشر : بيع الحيوان بالحيوان يدا بيد وزيادة دراهم

(٢٥) باب ما يجوز من بيع الحيوان بعينه ببعض والسلف فيه .

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا بأس بالجمل بالجمل
مثله وزيادة دراهم يدا بيد ، ولا بأس بالحمل بالحمل مثله وزيادة دراهم ،
الجمل بالجمل يدا بيد ، والدراهم إلى أجل^١ .

اتفق الفقهاء على جواز هاتين الصورتين في البيع ، لعدم وجود علة ربا
الفصل عند الجميع^٢ .

^١ الموطأ - كتاب البوع - باب ما يجوز من بيع الحيوان بعينه ببعض والسلف به ٦٥٢/٢

^٢ ابن العربي - أبو بكر محمد بن عبد الله الأشيبي - القس شرح الموطأ ٨٣٨/٢ ، المنتقى - ٥ / ٢ ، المبسوط :
١٢٠/١٢ ، ابن مودود - عبد الله بن محمود الموصلي - الاختيار لتعليل المختار : ٣٠/٢ - ٣١ ، المجموع ٤٠٢/٩ ،
شرح المحلى على المنهاج ، ١٦٨/٢ ، المبدع ١٥٠/٩

المسألة الخامسة عشر : السلف في الحيوان

(٢٥) باب ما يجوز من بيع الحيوان بالحيوان بعينه ببعض والسلف

• **فهم**

قال مالك : ومن سلف في شيء من الحيوان إلى أحل مسمى ، فوصفه وحلّاه^١ ، ونقد ثمنه ، فذلك جائز ، وهو لازم للبائع والمبتاع على ما وصفا وحلّيا.

ولم يرل ذلك من عمل الناس الجائر بيهم ، والذي لم يزل عليه
أهل العلم ببلدنا .^٧

اختلف المقهاء في حكم السلف في الحيوان على قولين :

الأول : عدم الجواز ، وإليه ذهب الحمية^٣ ، ورواية عبد الحنابلة^٤ .

الثاني : جواز ذلك ، وإليه ذهب المالكية ^٥ ، والشافعية ^٦ ، وظاهر المذهب عند الحنابلة ^٧ .

سورة نبي وصفه (شرح البرهانى ٣٠١٣)

المؤلف - كتاب السيرة - باب ما يجوز من معاصي الجن والعنصر وبعض السلف فيه ٦٥٣ ٢

٣٢٨

المعنى ٢٨٨ ٦ ، كوفي ١١٠ ٢ ، المصحح ٨٧-٨٦.٢

السنی ۲۱۵، الاستاذ کمال ۹۲۲، الدسوقي ۵، ۳، ۲، من عبدالنیر - أبو عمر یوسف بن عبداللہ بن محمد

المعروف بـ "نهر قضي" - المسجد لما في نهر حلا من نعمتي والأمانيد : ٦٤

المحصرغ ٤٠٢١٩، شرح المحلي على المنهاج: ١٦٨/٢، روضة الطالبين: ٢٩/٤

نعمی ۶، ۲۸۸-۲۸۹، ابن قدامہ - أبو محمد موفق الدین عبداللہ بن أحمد المقدسی - الکافی فی فہمہ الإمام

المحقق أحمد ابن حبل ١١٠٢ هـ قسمة - أبو محمد موهب الدين عبدالله بن أحمد المقدسي - المقم

٢٧٨٦ ، عبادة المتهى ، ٧٢١٢

الأدلة .

استدل أصحاب القول الأول بما يلي .

أولاً : أن الحيوان لا يمكن ضبطه بالوصف ، ولو وصف لقيت بعد وصفه جهالة فاحشة مفصية إلى المنازعة ، يتعذر معها تسليمه ^١ .

ثانياً : ما رواه ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن اسلف في الحيوان ^٢ .

ثالثاً : ما روي عن عمر أنه قال : إن من الربا أبواباً لا تخفى ، وإن منها السلم في السن ^٣ .

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : ما رواه مالك ^٤ عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استقرض نكراً على إبل الصدقة .

فلما ثبت في الدمة قرصاً ، قيس عليه السلم ، وعلى البكر غيره من سائر الحيوان ^٥ .

^١ بدائع الصنيع ٥ : ٢٠٩ ، المنقح ٨٧-٨٦/٢ ، الكافي ١١٠/٢

^٢ الدرر المعني - علي بن عمر - من الدار قطي وبديبه التعليق المعني على الدرر قطي للعظيم أبيادي - كتاب البيوع ٧١،٣

^٣ المعني ٣٨٨/٦ ، المنقح ٨٧-٨٦/٢

^٤ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما يجوز من السلم ٦٨٠/٢ ، كما أخرجه مسلم - كتاب المساقاة - باب حوران ، معترض الحيوان ٣٦/١١

^٥ معني المحتاج ١١٠/٢

ثانيا : حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا ، فعدت الإبل فأمره أن يأخذ في قلائص الصدقة ، فكان يأخذ العير بالعيرين إلى إبل الصدقة^١ .

ثالثا : أن الحيوان يثبت في الذمة بالصفة ، وقد جاءت السنة في الديات بثبوتها في ذمة من وجبت عليه^٢ .

أما لزوم هذا البيع فسيأتي الكلام عليه في مسألة لزوم البيع على البرنامج^٣ .

^١ أبو داود - كتاب البيوع - باب الرخصة في الحيوان بالحيوان سنة ٢٠ / ٢٢٥ .

^٢ الاستدكار : ٩٣ / ٢٠ ، التمهيد : ٦٤ / ٤ .

^٣ المسألة الخامسة والعشرون ، ص ٧٧ .

المسألة السادسة عشر : بيع الحيوان باللحم

(٢٧) باب بيع الحيوان باللحم

قال أبو الزناد : وكل من أدركت من الناس يهون عن بيع الحيوان
باللحم^١.

وقبل عرض آراء الفقهاء في هذه المسألة لابد من بيان رأي الفقهاء في
اللحم هل هو جنس أم أجناس ؟

اختلف الفقهاء في هذا على قولين :

الأول : أن ذوات الأربع أجناس ، وإليه ذهب الحنفية^٢ ، وهو الأطهر
عد الشافعية^٣ ، والمذهب عند الحنابلة^٤

الثاني : أنها جنس واحد ، وإليه ذهب المالكية^٥ ، ووافقهم الشافعية
في رأي عندهم^٦ ، وهو رواية عن أحمد^٧ ، وروي عنه أن لحم الوحش
جنس^٨.

وبعد معرفة آراء الفقهاء في أجناس الحيوان ، فإنهم اتفقوا على أن بيع
اللحم بحيوان من غير جنسه جائز لا خلاف فيه إذا كان يدا بيد ، وإما
الخلاف فيما إذا بيع بجنسه متفاضلا على قولين .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الحيوان باللحم ٦٥٥/٢٠

^٢ بدائع الصنائع : ١٨٩/٥ ، الهدية شرح بداية المستدي مع فتح القدير ٢٩٧/٥٠ ، حاشية ابن عابد بن ٢٠٥/٤

^٣ روضة الطالبين : ٣٩٤/٣ ، معني المحتاج ٢٤/٢ ، شرح المحني : ١٦٩/٢

^٤ المعني ٨٤/٦ ، المبدع ١٣٣/٤

^٥ الخطاب - أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٣٦١/٤٠

^٦ روضة الطالبين ٣٩٤/٣ ، معني المحتاج : ٢٤/٢ ، المحلي على المساج : ١٦٩/٢

^٧ المعني ٨٢/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤

^٨ المبدع : ١٣٣/٤

الأول : الجواز ، وهو رأي الحنفية ^١ ، وقول عند الشافعية ^٢

الثاني : عدم الجواز ، وهو رأي المالكية ^٣ ، ومحمد بن الحسن ^٤ من الحنفية ^٥ ، والأظهر عند الشافعية ^٦ ، والمذهب عند الحنابلة ^٧ .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأي الأول لما ذهبوا إليه بأنه يبيع موزون بما ليس بموزون ؛ لأن الحيوان لا يوزن عادة ، فيحوز كيفما كان بشرط التعيين ، وجريان ربا الفضل يعتمد اجتماع الوصفين الجنس مع القدر ^٨ .

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي :

أولاً : ما رواه مالك ^٩ عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم .

^١ حاشية ابن عابدين : ٢٠٣/٤ ، الهداية : ٢٩٠/٥ - ٢٩١ ، مجمع الأنهر : ٨٧/٢ ، البحر الرائق : ١٤٤/٦ ، بدائع الصالح : ١٧٩/٥ ، تبيين الحقائق : ٩١/٤ .

^٢ المجموع : ١٩٥/١١ وما بعدها ، معني المحتاج : ٢٩١/٢ .

^٣ المتقى : ٢٥/٥ ، الاستدكار : ١٠٧/٢٠ - ١٠٨ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ٥٥٠/٣ ، الصاوي - أحمد ابن محمد - بصفة المسالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك مع الشرح الصغير ، ١١٣/٤ ، بداية المجتهد : ٢٦٣/٣ .

^٤ أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، ولد بواسط ، سنة ١٢١ هـ ، وشأ بالكوفة ، سمع من أبي حنيفة ، ثم انتقل إلى بغداد ، وهو الذي بشر عثم أبي حنيفة ، توفي بالري سنة ١٨٩ هـ . (الأعلام : ٨٠/٦)

^٥ حاشية ابن عابدين : ٢٠٣/٤ ، الهداية شرح البداية : ٢٩٠/٥ - ٢٩١ ، مجمع الأنهر : ٨٧/٢ ، البحر الرائق : ١٤٤/٦ ، بدائع الصالح : ١٨٩/٥ ، تبيين الحقائق : ٩١/٤ .

^٦ معني المحتاج : ٢٩/٢ ، المجموع : ١٩٥/١١ وما بعدها .

^٧ المغني : ٩٠/٦ - ٩١ ، كشاف القناع : ٢٥٥/٣ ، المبدع : ١٣٥/٤ .

^٨ مراجع الحنفية والشافعية السابقة .

^٩ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الحيوان باللحم : ٦٥٥/٢ .

ثانيا : أن النبي ﷺ نهى عن بيع حي بميت .^١

ثالثا : ما روي عن ابن عباس أن جزورا نحررت فجاء رجل بعاق فقال:
أعطوني جزءا بهذا العاق ، فقال أبو بكر لا يصلح هذا قال الشافعي . لا
أعلم مخالفا لأبي بكر في ذلك .^٢

رابعا : أن اللحم جنس يجري فيه الربا ، والربا بيع الشيء بأصله الذي
فيه منه ، فلم يجز ، كالرئت بالزيتون .^٣

^١ البيهقي - أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي - كتاب المسالك الكبرى مع الجوهر النقي - كتاب البع - باب بيع اللحم

بالحيوان : ٢٩٧/٥

^٢ المعنى : ٩٠/٦

^٣ المتفق : ٢٥/٥

المسألة السابعة عشر : بيع اللحم باللحم

(٢٨) باب بيع اللحم باللحم

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا في لحم الإبل والبقر والغنم ، وما أشبه ذلك من الوحوش أنه لا يشتري بفضه بعض ، إلا مثلاً يمثل ، وزناً بوزن يداً بيد ، ولا بأس به وإن لم يوزن إذا تحرى أن يكون مثلاً يمثل ، يداً بيد^١

تكلما على اختلاف العلماء في اللحم هل هو جنس أم أجناس في المسألة السابقة ، فباء عليه كل ما كان من اللحم جنساً واحداً ، فيحرم فيه التفاصيل والنساء ، وما كان أجناساً جاز فيه التفاصيل لا النساء^٢.

وقد ذهب إلى أن ذوات الأربع أجناس ، كل من الحفية^٣ ، والأظهر عند الشافعية^٤ ، والمذهب عند الحنابلة^٥.

وذهب إلى أنها جنس واحد ، المالكية^٦ ، ووافقهم الشافعية في رأي عندهم^٧ ، وهو رواية عن أحمد^٨ ، وروى عنه أن لحم الوحش جنس^٩.

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب بيع اللحم باللحم : ٦٥٦/٢

^٢ واللحم الذي يعتبر فيه التساوي أو التفاصيل هو اللحم على هيئة التي يستعمل عليها في بيع وطبخ ، وغير ذلك مما يشتمل عليه من عظم وغيره . أنظر المتقى ٢٦/٥

^٣ بدائع الصانع ١٨٩/٥ ، الهداية شرح بداية المبتدي مع فتح القدير : ٢٩٧/٥ ، حاشية ابن عبيد : ٢٠٥/٤

^٤ روضة الطالبين : ٣٩٤/٣ ، معي المحتاج : ٢٤/٢ ، شرح المحلى ١٦٩/٢ .

^٥ المعنى : ٨٤/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤

^٦ الحطاب - أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : ٣٦١/٤

^٧ روضة الطالبين ٣٩٤/٣ ، معي المحتاج : ٢٤/٢ ، المحلى على المهاج : ١٦٩/٢

^٨ المعنى : ٨٢/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤

^٩ المبدع : ١٣٣/٤

الأدلة :

استدل من ذهب إلى أن ذوات الأربع أحاس ، بأن أصول هذه اللحوم مختلفة الجنس، فكذا اللحومها ؛ لأنها فروع تلك الأصول ، واختلاف الأصل يوجب اختلاف الفرع^١.

أما المالكية ومن وافقهم ، فقد استدلوا على أن ذوات الأربع جنس واحد بما يلي :

أولا : أنها متممة المنافع والأغراض فوجب اتفاق أحاسها^٢.

ثانيا : أنها مشتركة في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا بالاصافة فأشبهت أنواع التمر كالمعقلي والبرني^٣.

أما التحري فقد قال ابن عبد البر : لا يجوز التحري عند الشافعي ، ولا عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وأكثر العلماء في اللحم باللحم^٤.

^١ بدائع الصالح . ١٨٩/٥ ، فتح القدير : ٢٩٧/٥ ، معي المحتاج . ٢٤/٢ ، المعنى ٨٤/٦ - ٨٥ ، المدع ١٣٣/٤

^٢ المتقى : ٢٦/٥ ، المعنى : ٨٥/٦ ، المدع ١٣٣/٤

^٣ معي المحتاج : ٢٤/٢ ، حاشية الشيخ عميرة على شرح المحلى : ١٦٩/٢ ، المدع : ١٣٣/٤

^٤ الاستدكار ١١٤/٢٠٠

المسألة الثامنة عشر : يبيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به

(٣١) باب السلعة في العروض

قال مالك الأمر المحتمع عليه عندما فيمن سلف في رقيق أو ماشية أو عروض ، فإذا كان كل شيء من ذلك موصوفا ، فسلف فيه إلى أجل ، فحلّ الأجل . فإن المشتري لا يبيع شيئا من ذلك ، من الذي اشتراه منه ، بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه ، قبل أن يقبض ما سلفه فيه . وذلك أنه إذا فعله ، فهو الربا ، صار المشتري إن أعطى الذي باعه ، دنائير أو دراهم ، فانتفع بها ، فلما حلت عليه السلعة ، ولم يقبضها المشتري ، باعها من صاحبها بأكثر مما سلفه فيها ، فصار أن رد إليه ما سلفه ، وزاده من عنده^١ .

إن يبيع المسلم فيه إما أن يكون قبل قبضه أو بعده ، وفي كلا الحالتين إما أن يكون من بائعه أو غيره ، وفي هذه الأحوال إما أن يكون بأكثر من الثمن أو بمثله أو بأقل ، وما أورده مالك رحمه الله في هذه المسألة هو يبيع المسلم فيه قبل قبضه من بائعه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه .

وهذه المسألة مما اتفق على تحريمها فقهاء المذاهب ، من غير مخالفة من أحد منهم^٢ .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب السلعة في العروض ٦٥٩/٢

^٢ المتقى : ٣٢/٥ ، الاستدكار ١٥٧/٢٠ ، حاشية ابن عابدين : ٢٣٦/٤ ، البحر الرائق . ١٧٩/٦ ، فتح القدير ٣٤٥/٥ ، المحلى على المسحاح : ٢١٤/٢ ، المجموع : ٢٤٦/٩ ، المحلى : ٤١٥/٦ ، المبدع ١٩٨/٤ ، كتاب القناع : ٣٠٦/٣

وسبب تحريمها عند مالك ، أنها من باب سد الدرائع ، كما ذكر ذلك في نص المسألة ، فإنها وسيلة إلى الربا . قال الباجي^١ : لأنه يكون حيثئذ قد دفع إليه دينارا وأخذ منه دينارين^٢ .

ومن الأدلة الأخرى على تحريمها ما يلي :

أولا : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل قبضه^٣ .

ثانيا : أن النبي ﷺ نهى عن بيع مالم يضمن^٤ .

الثالث : أنه يبيع لم يدخل في ضمانه فلم يجز بيعه كالطعام قبل قبضه^٥ .

أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب النخعي القرطبي المالكي ، ولد سنة ٤٠٣ هـ ، من بيت علم وساهمة ، سقى العلم عن شيوخ لأندلس وله رحلتان للمشرق وتصانيف مشهورة ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٧٤ هـ (الديباج ١٢٠-١٢٢) .

^١ المستقى ، ٥ / ٣٢ .

^٢ سبق تخريبه ، ص ٣٦ .

^٣ الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة - صحيح الترمذي بشرح عارضة لأخوذي - كتاب البيع - باب ما جاء في كراهة بيع مالم يضمن عندك ، ٢٤٣/٥ ، ابن ماجه - كتاب التجارات - باب الهبة عن بيع مالم يضمن عندك وعن بيع مالم يضمن : ٧٣٨/٢ .

^٤ المعنى : ٤١٥/٦ .

المسألة التاسعة عشر : في بيع ما يوزن

(٣٢) باب بيع النحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن

قال مالك : الأمر عندنا فيما كان مما يوزن، من غير الذهب والفضة، من النحاس والشَّبه^١ والرصاص والآلُك^٢ والحديد والقُضْب^٣ والتين والكُرْسُف^٤ وما أشبه ذلك مما يوزن ، فلا بأس بأن يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد إذا بيد، ولا بأس أن يؤخذ رطل حديد برطلي حديد ، ورطل صُفْر برطلي صُفْر .

.....

قال مالك : وما اشتريت من هذه الأصناف كلها فلا بأس بأن تبيعه قبل أن تقصه من غير صاحبه الذي اشتريته منه إذا قبضت ثمنه ، إذا كنت اشتريته كيلا أو وزنا.

فإن اشتريته جزافا فبعه من غير الذي اشتريته منه بقدر أو إلى أجل .

وذلك أن ضمانه منك إذا اشتريته جزافا ، ولا يكون ضمانه منك إذا اشتريته وزنا ، حتى ترضه وتستوفيه .

وهذا أحب ما سمعت إلي في هذه الأشياء كلها ، وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس ببلدنا .^٥

^١ قال القوي (الشَّبه) نحاس من المعدن ما يشبه الذهب في بريقه وهو أرفع بصر منصاح المير ١١٥

^٢ لآلُك هو الرصاص الخالص ، ويقال برصاص لأسود (المنصاح المير ١)

^٣ القُضْب كل سحرة طابت و سبب تعاضدها ، وما قتلعت من الأعصاب للمهيم أو القسي (القاموس المحيط

(١٦١)

^٤ كُرسف هو القطن (منصاح المير ٢٠٢)

^٥ حوثا . كتاب سراج باب بيع نحاس وحديد وما أشبههما مما يوزن ٢٦١ ٢

المسألة العشرون : في بيع ما يكال أو يوزن

مما لا يؤكل ولا يشرب

(٣٢) باب بيع الحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن

قال مالك : الأمر عندنا فيما يكال أو يوزن ، مما لا يؤكل ولا يشرب ، مثل العَصْفُر^١ والنوى والْحَطْ^٢ والكَتَم^٣ ، وما يشبه ذلك ، أنه لا بأس بأن يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد يدا بيد ، ولا يؤخذ من صنف واحد منه اثنان بواحد إلى أجل ، فإن اختلف الصنفان ، فإن اختلفهما ، فلا بأس بأن يؤخذ منهما اثنان بواحد إلى أجل . وما اشترى من هذه الأصناف كلها ، فلا بأس بأن يباع قبل أن يستوفى ، إذا قبض ثمنه من غير صاحبه الذي اشتراه منه .^٤

ذكر مالك رحمه الله تعالى في هاتين المسألتين أحكام ما يوزن من غير الذهب والفضة ، ومن غير ما يقتات ويدخر من الطعام .

وتضمنت هذه الأصناف أربعة أحكام عند مالك .

الأول : جواز التفاضل في الجنس الواحد منه دون الساء .

الثاني : جواز بيعه قبل قبضه بثلاثة شروط .

الثالث : أن ما اشترى منه جزافا جاز بيعه نقدا ومؤجلا بشرط بيعه على غير من اشترى منه .

^١ العَصْفُر : نوع من السات (خاموس محيط ٥٦٧)

^٢ الحَط : ورق الشجر يد سقطة (المصباح المير ٦٢)

^٣ الكَتَم : بنت يختص به لسود (المصباح المير ٢٠)

^٤ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن ٦٦٢ ٢

الرابع : حوار التفاصيل والساء عند اختلاف الأجسام في غير
المطعمومات

ومذاهب العلماء في أحكام هذه المسألة على ما يأتي :

الأول: أما التفاضل في هذه الأجسام ، فقد ذهب الحنفية^١ ،
والمشهور عند الحنابلة^٢ ، إلى عدم جواز بيع هذه الأصناف بعضها بعض
متماصلا ؛ لتوفر علتها الربا عندهم ، وهما الكيل أو الوزن مع القدر وهو
الجنس ، وهذه الأصناف داخلة تحت هاتين علتين .

وأما الشافعية^٣ ، ورواية عند الحنابلة^٤ ، فما كان من هذه الأصناف
مطعوما يجري فيه ربا الفضل في الجنس الواحد منه ، وإن لم يكن مطعوما فلا
ربا فيها .

أما جواز التفاضل فيها عند مالك ؛ فلوجود أحد علتها الربا عنده ،
وهي الجنس ، فجاز فيها التفاضل ، ووافقه الحنابلة في رواية عندهم ، فيما
عدا ما يكال أو يوزن من المطعمومات .^٥

الثاني: أما بيع هذه الأصناف قبل قبضها ، فمذهب الحنفية^٦ ،
والشافعية إلى عدم جواز ذلك مطلقا^٧ .

^١ المححة على أهل المدينة : ٦٥٨/٢ - ٦٦٠ ، شرح فتح القدير : ٢٧٩/٥ .

^٢ الكافي : ٥٣٢ .

^٣ المجموع : ٣٩٥٩ .

^٤ الكافي : ٥٤/٢ .

^٥ الكافي : ٥٤/٢ .

^٦ المسعودي : ٨/١٣٠ .

^٧ المجموع : ٢٦٤/٩ ، المحصي - نقي الدين أبي بكر بن محمد الحنبلي الدمشقي - كفايه الأختار في حل عاية

لاحتصار : ١٣٣، ١

وذهب الحابلة إلى جواز بيع المبيع قبل قبضه لبائعه ، أما بيعه لعمر
بائعه فلا يجوز ، وفي رواية عندهم أن ما عدا المكيل والمورون والمعدود
يجوز بيعه قبل قبضه .

واشترط لها مالك رحمه الله ثلاثة شروط وهي :

الأول: أن يباع على غير صاحبه الذي اشترى منه .

الثاني: قبض ثمنه من المشتري .

الثالث: أن يكون مشتري بالكيل أو الوزن .

الثالث: أما ما اشترى من هذه الأصناف جرافا قوافق الحابلة المالكية
فيه في جواز التصرف فيه قبل القبض لأنه مضمون على المشتري^١ .

أما الحنفية والشافعية فلم يحيزوا ذلك كما سبق .

الرابع : وأما عند اختلاف الأصناف في غير المطعومات ، فلا خلاف
في جواز التفاضل والساء عند الجميع .

المسألة الحادية والعشرون : شراء مافي بطون الإناث

(٣٤) باب بيع العرر

قال مالك : الأمر عندنا أن من المخاطرة والعرر ، اشتراء مافي بطون الإناث من النساء والدواب ؛ لأنه لا يُدرى أيخرج أم لا يخرج ، فإن خرج لم يدر أيكون حسنا أم قبيحا ، أم تاما أم ناقصا ، أم ذكرا أم أنثى ، وذلك كله يتفاضل، إن كان على كذا فقيمته كذا ، وإن كان على كذا فقيمته كذا^١.

هذه المسألة من المسائل المتفق عليها بين فقهاء المذهب^٢

والأصل فيها ما رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين والملاقيح^٣.

كما اتفق الفقهاء على أن علة التحريم هي العرر ؛ للجهالة وعدم القدرة على التسليم.

نموطا - كتاب البوع - باب بيع العرر ٦٦٥/٢

^١ المثنى ٤٢/٥ - الشرح بذكر مع حاشيته ٥٧٣ - الشرح الصغير ١٣٨٤ - مسودد ١٩ ٣ - حاشية

بن عابدس ٤٤٤ - سلاحيه و - محمد بن فر مور - درر الحكام في شرح عمر - لأحكام ٢٠٩٢ - المحمدي

٩ ٣٢٢ - ٣٢٣ - المعني ٢٩٢ ٩ - المدع ٢٧٤ - ٢٨ - كتاب القناع ١٦٦٣ - عنه المعني ٢٩٩ ٦ -

نشوكاني - محمد بن عبي بن محمد - بين لاظهار شرح معني لأحد ١٥٨ ٥

^٢ نفس حكوى - كتاب البوع - باب مهي عن مع الحيد ٣٤١ ٥

المسألة الثانية والعشرون : الشرط في البيع

قبل تمام العقد وبعده

(٣٤) باب بيع الغرر

قال مالك : في رجل باع سلعة من رجل ، على أنه لا نقصان على المبتاع ، إن ذلك بيع غير جائز ، وهو من المخاطرة .

وتفسير ذلك : أنه كأنه استأجره بربح إن كان في تلك السلعة ، وإن باع بنقصان ، أو برأس المال ، فلا شيء له ، وذهب عاؤه باطلا ، فهذا لا يصلح ، وللمبتاع في هذا أجرة بمقدار ما عالج من ذلك ، وما كان في تلك السلعة من نقصان أو ربح فهو للبائع وعليه ، وإما يكون ذلك إذا فأتت السلعة وبيعت ، فإن لم تفت فسخ البيع بينهما .

قال مالك : فأما أن يبيع رجل من رجل سلعة ، يست بيعها ، ثم يندم المشتري ، فيقول للبائع : ضع عني . فيأبى البائع ، ويقول : بع فلا نقصان عليك . فهذا لا بأس به ؛ لأنه ليس من المخاطرة ، وإما هو شيء وضعه له ، وليس على ذلك عقدا بيعهما . وذلك الذي عليه الأمر عندنا .^١

تضمن كلام مالك رحمه الله مسألتين :

الأولى : البيع بشرط عدم النقصان على البائع .

الثانية : ترع البائع للمشتري بعض القيمة بعد تمام العقد ولزومه .

فالمسألة الأولى قد رفق مالكا رحمه الله فيها سائر العقهاء ؛ لأن هذا

شروط باطل عما لجميع

وأیضا فإن هذه المسألة تحرم من وجه آخر ، وهو أنها إجارة على ثمن

مجهول. ومن شروط صحة الإجارة معرفة الثمن عند الجميع .^٢

والمسألة الثانية ، وهي ترع البائع للمشتري بعد لزوم العقد ، فمنفق

عليها بين المذاهب أيضا ؛ لأن العقد سلم مما يفسده ابتداء^٣ . وقوله : بع فلا

نقصان عليك ، فهي عِدَّة وعده بها^٤ ، وليس ذلك مما يفسد العقد اتفاقا .

حاشية ابن عابدین : ١٣٤/٤ ، مجمع لأبهر : ٦٢/٢ ، المجموع : ٣٦٨/٩ - ٣٦٩ ، ابن قاسم - عبدالرحمن بن محمد العصي الحدي - حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع - ٤٠٢/٤

^١ الاستدكار : ١٩١/٢٠ - ١٩٢ ، الهداية شرح البداية مع شروحها : ١٤٨/٧ ، مصي المحتاج : ٣٣٤/٢ ، المعصي

١٤٨

^٢ حاشية : ٢٢٥

(ب.ك) ١٩٢٢٠ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

المسألة الثالثة والعشرون : البيع على البرنامج

(٣٥) باب الملامسة والمناظرة

قال مالك في الساج المُدْرَج في جرابه ، أو الثوب القبطي المدرج في طيه . إنه لا يجوز بيعهما حتى يُنْشَرَا ، ويُظَرَّ إلى ما في أجوافهما ، وذلك أن بيعهما من بيع العرر ، وهو من الملامسة .

قال مالك : وبيع الأعدال على البرنامج ، محال فليع الساج في جرابه ، والثوب في طيه^١ ، وما أشبه ذلك .

فَرَّقَ بين ذلك ، الأمر المعمول به ، ومعرفة ذلك في صدور الناس . وما مضى من عمل الماضين فيه ، وأنه لم يزل من يبيع الناس الجائرة ، والتجارة بينهم التي لا يرون بها بأسا ؛ لأن بيع الأعدال على البرنامج على غير نشر لا يراد به العرر ، وليس يشبه الملامسة^٢ .

ذكر مالك رحمه الله تعالى بيع البرنامج في باب الملامسة ، لبيان حكم هذا البيع ، وأنه محال فليع الملامسة المهي عنه ، وبما أبيع بيع البرنامج استثناء لحاجة الناس .

وسياتي الكلام على بيع البرنامج في بابه^٣ .

^١ ساج المدرج في جرابه ، والثوب القبطي المدرج في طيه ، هذه أمثلة لثياب حشوية بضمها فلا يرد من هو شيء .
أو يبدو ظاهرها من غير مدح لها ولا يرد فيها وصفتها . ومن البرنامج ، فهي الورقة مكتوب فيها ما في الشاهد من
بيع الثياب ورجوعها . وهذه ساج يسمى بيع العناب على أصله

^٢ الموطأ - كتاب بيع - باب الملامسة والمناظرة - ٦٦٧ ٢

^٣ هذه حاشية وحاشية - وهو البيع على برنامج ، ص ٧٧

المسألة الرابعة والعشرون : ما يحسب في بيع المراهبة وما لا يحسب

(٣٦) باب بيع المراهبة

قال مالك . الأمر المجتمع عليه عدنا في البز^١ يشتره الرجل ببلد ،
ثم يقدم به بلدا آخر ، فيبيعه مراهبة^٢ : إنه لا يحسب فيه أجر السماسرة ،
ولا أجر الطي ولا الشد ، ولا النفقة ، ولا كراء بيت ، فأما كراء البز في
حملاته ، فإنه يحسب في أصل الثمن ، ولا يحسب فيه ربح ، إلا أن يعلم
البائع من يساومه بذلك كله ، فإن ربحوه على ذلك كله بعد العلم به فلا
يأس به.^٣

المراهبة هي أن يشتري شخص سلعة بثمن معلوم ويبيعها لآخر بالثمن
الذي اشتراها به مع ربح معلوم يتفقان عليه.^٤

والربح إما أن يكون على الجملة أو على التفصيل ، فالجملة أن يقول:
اشتريتها بعشرة وتربحني دينارا أو دينارين ، والتفصيل أن يقول : تربحني
درهما لكل دينار.^٥

والنائع في بيع المراهبة إما أن يبين ما أنفق على السلعة وما بذله هو
فيها على التفصيل ويطلب بعد ذلك ربحا ، أو لا يبين ذلك .

^١ البز الثياب ، أو ما ع سب من الثياب ونحوها (بقموس المحيط ٦٤٧)

^٢ قال ابن العربي : هذا باب غريب يس في القرآن ولا في السنة ترجمة - البزيم لا أن به قال في واصل به البيع
وحرم الرماكة فافترض هذا لإطلاق خبر كل بيع لا ما قام الدليل على ربه (المس ٨٤٦٢)

^٣ الموطأ - كتاب الجوع باب بيع المراهبة ٦٦٨ ٢

^٤ بين المسائل ٤١٩ ٣

^٥ هو بين الأحكام الشرعية ٢٨٩

فإن بين ذلك تفصيلا ، رخص عليه ربحا ، فذلك جائز عند الجميع .
 لقوله تعالى : ﴿ لا أن تكون نجارة عن تراض منكم ﴾^١ وقد رخص بذلك ،
 وقوله ﷺ : (إنما البيع عن تراض)^٢ ، وقوله : (المسلمون على شروطهم)^٣ .
 كما اتفقوا على أن الساع إذا قال : اشتريتها بكذا ، فإنه لا يحسب إلا
 رأس مال السلعة من غير زيادة .

فإن قال : تحصلت على السلعة بكذا ، أو قامت علي بكذا ، وما
 يشبهها من الألفاظ ، فإنه يحسب في رأس المال ما كان له عين قائمة في
 السلعة ويقصد للإسترباح ، كالحياطة والصاغة وغيرها ، وأصناف الحمية أنه
 يلحق بذلك كل ما جرى العرف بالحاقه برأس المال .^٤

واشترط الشافعية^٥ ، والحنابلة^٦ ، في الصحيح من مذهبيهما بيان الثمن
 وما أضيف إليه .

وذهب المالكية^٧ ، والشافعية^٨ ، إلى أن ما يمكن أن يقوم به البائع
 بنفسه ، وليس له عين قائمة ، فإنه لا يحسب في رأس المال .

المستقى ٤٥٥ الاستدكار ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١ ، المدخيرة ١٦١/٥٠ ، الهداية على النبدية وشروحها ٢٥٥/٥ .
 مجمع لأبهر ٧٥٢ ، روضة الطالبين ٥٣٠/٣ ، المعنى ٢٦٦/٦ ، الكافي ٩٥/٢ .

^٢ سورة النساء ٢٩

^٣ ابن ماجه - كتاب النجارات - باب بيع الخيار ٧٣٧/٢

^٤ أبو داود - كتاب الأقضية - باب في الصلح : ٢٧٣/٢

^٥ المستقى ٤٥٥ ، الاستدكار ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١ ، المدخيرة ١٦١/٥٠ ، الهداية على النبدية وشروحها ٢٥٥/٥ .
 مجمع لأبهر ٧٥٢ ، روضة الطالبين ٥٣٠/٣ ، المعنى ٢٦٦/٦ ، الكافي ٩٥/٢

^٦ معني المحتاج ٧٨/٢

^٧ معني : ٢٦٦/٦

^٨ ابن رشد - أبو الويد محمد بن أحمد القرطبي (الجد ٢) - معتمدات المعتمدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من
 لأحكام الشرعيات ونحصيلات المحكمات لأحكام من تنبئ المشكلات ١٢٦/٢ ، قواس لأحكام ٢٨٩ ،

بدنة المحتج ١٠٩٣

^٩ معني المحتاج ٧٨٢ ، روضة الطالبين ٥٣٠/٣

وذهب للملكية إلى أن ما يسجر عليه البيع عادة ولا يقوم به بنفسه
بحسب في رأس المال ، ولا بحسب له ربح ، فإذ قام به بنفسه كان كسبه.

المسألة الخامسة والعشرون : لزوم البيع على البرنامج

(٣٧) باب البيع على البرنامج

قال مالك : الأمر عندنا في القوم يشترون السلعة ، البز ، أو الرقيق ، فيسمع به الرجل ، فيقول لرجل مهم : البز الذي اشتريت من فلان قد بلغتني صفته وأمره ، فهل لك أن أربحك في تصيكت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم ، فيربحه ، ويكون شريكا للقوم مكانه ، فإذا نظر إليه رآه قبيحا واستغلاه

قال مالك : ذلك لازم له ، ولا خيار له فيه إذا كان ابتاعه على برنامج وصفة معلومة .

قال مالك في الرجل يقدم له أصناف من البز ، ويحضره السوام ويقرأ عليهم برنامجهم ، ويقول : في كل عدل كذا وكذا ملحفة بصرية ، وكذا وكذا رِيطة سابرية^١ ، ذرعها كذا وكذا ، ويسمي لهم أصنافا من البز ، فيشترون الأعدال على ما وصف لهم ، ثم يفتحوها فيستغلونها ويندمون .

قال مالك : ذلك لازم لهم إذا كان موافقا للبرنامج الذي ناعهم عليه .

قال مالك . وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا ، يجيزونه بينهم ، إذا كان المتاع موافقا للبرنامج ، ولم يكن مخالفا له^٢ .

اصططح المالكية على تسمية هذا النوع من البيع ببيع البرنامج ، وهو من باب بيع العائب على الصفة الذي تناوله فقهاء المذاهب الأخرى من غير فرق بين ما كان على البرنامج أو على غيره .

^١ رقيق من ثياب ، قيل يسه إلى ما يور كور من كور هارس (مصباح صبر)

^٢ معوجا - كتاب النوع - باب بيع على برنامج ٢ - ٦٧

وقد اختلف الفقهاء في بيع الغائب على الصفة على ثلاثة أقوال إجمالاً:

الأول : عدم جواز بيع الغائب مطلقاً ، وهو الأظهر عند الشافعية ^١.

الثاني : جواز بيع الغائب مطلقاً ، سواء كان على الصفة أو عدمها ، وهو مذهب الحنفية ^٢ ورواية عند الحنابلة ^٣.

الثالث : جواز بيع الغائب إذا كان على الصفة ، وهو مذهب المالكية ^٤ ، والقول القديم للشافعية ^٥ ، والأظهر عند الحنابلة ^٦.

واشترط المالكية لجوازه أن يكون غائباً عن المجلس ، أو أن يكون في فتحه ضرر أو فساد ^٧.

واشترط الحنابلة أن يذكر في صفات الغائب ما يكفي في صحة السلم ^٨.

الأدلة :

استدل المانعون وهم الشافعية في الأظهر عندهم بأن البيع على الصفة فيه غرر ، وقد نهى النبي ﷺ عن الغرر ^٩.

^١ المحلي على المسحاج : ٦٤/٢ ، المجموع : ٢٨٨/٩ ، معني المحتاج : ١٨/٢ . كفاية الأخيار : ١٢٩/١ .

^٢ الحجة على أهل المدينة : ٦٧٠/٢ - ٦٧١ ، الدر المختار : ٧٠/٤ - ٧١ ، فتح القدير : ١٣٧/٥ ، البحر الرائق :

٣١/٦ ، مجمع الأنهر : ٣٤/٢ - ٣٥ ، درر المحكمات : ٢٩٤/٢ - ١٩٥ .

^٣ المعنى : ٣٢/٦ .

^٤ المتقى : ٥٤/٥ ، المقدمات المسهلات : ٧٩/٢ ، تيسر المسالك : ٣٠١/٣ .

^٥ المجموع : ٢٨٨/٩ ، معني المحتاج : ١٨/٢ ، المحلي على المسحاج : ٦٤/٢ .

^٦ المعنى : ٣١/٦ .

^٧ المتقى : ٥٤/٥ .

^٨ المعنى : ٣٢/٦ .

^٩ صحيح مسلم - كتاب البيوع - باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر : ١٥٧/١٠ .

واستدل المحيرون بما روي عن عثمان وطلحة أنهما تبايعا داربهما بالكوفة ، والأخرى بالمدينة ، فقيل لعثمان : إنك قد عبت ، فقال : ما أبالي ، لأني بعت مالم لم أره . وقيل لطلحة ، فقال : لي الخيار ؛ لأنني اشتريت ما لم أره . فتحاكما إلى جبير ، فجعل الخيار لطلحة ^١ .

وهل المبيع على الصفة لازم أم لا ؟ على قولين :

الأول : أنه غير لازم ، ويثبت للمشتري خيار الرؤية إذا رآه ، سواء كان موافقا للوصف أم لا ، وهو مذهب الحنفية ^٢ ، والشافعي في القديم ^٣ ، والأطهر عند الحنابلة ^٤ ؛ لحديث : (من اشترى مالم يره فهو بالخيار إذا رآه) ^٥ ، وحديث : (ليس الخبر كالمعاينة) ^٦ .

الثاني : أنه لازم ، ولا خيار للمشتري إذا كان موافقا للوصف ، وهو مذهب المالكية ^٧ ، ورواية عند الحنابلة ^٨ ؛ لأن الرؤية تقوم مقام الوصف .

^١ السالكى - كتاب البيوع - باب من قال يجوز بيع العين العائنة : ٢٦٨/٥ .

^٢ فتح القدير ١٣٧٥ ، درر الحكام : ١٩٥/٢ .

^٣ المجموع . ٢٨٨/٩ .

^٤ المعنى . ٣١/٦ .

^٥ ابن حبل - الإمام أبي عبدالله أحمد بن حبل - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حبل الشيباني - كتاب

جامع المواعيد ونحكم - باب ما جاء في أحاديث حرب مجرى لأمتال : ٢٠٧/١٩ .

^٦ السالكى - كتاب البيوع - باب من قال يجوز بيع العين العائنة . ٢٦٨/٥ .

^٧ المفهمات الممهيدات ٧٩/٢٠ .

^٨ المعنى . ٣٤/٦ .

المسألة السادسة والعشرون : خيار المجلس

(٣٨) باب بيع الخيار

٧٩- حدثني يحيى عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ قال (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ، ما لم يتفرقا ، إلا بيع الخيار) .

قال مالك : وليس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به فيه .^١

اختلف العلماء في خيار المجلس^٢ على قولين :

الأول : القول بثبوته ، فيحق لكلا المتعاقدين فسخ العقد ما داما في مجلس العقد ، وبهذا القول أحد الشافعي^٣ ، وأحمد^٤ .

الثاني : القول بعدم ثبوته ، فيلزم العقد بتفرق المتعاقدين بالأقوال ، وبهذا أحد مالك ، وأبو حنيفة^٥ .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأي الأول بما يلي .

^١ معوطا كتاب البيوع . باب بيع الخيار . ١٧١ ٢

^٢ هو طلب حكم لأمرين . ١٠ قضاء بيع و فسخه

^٣ مجموع ١٨٤ ٩ ، معني صحيح ١٢ ٢ ، كتابه بالخيار ١٣٥ ١

^٤ معني ٦ ١١ ، ١١ ٢ ، معني ٣٤ ٩

^٥ شرح معني ٨١ ٥

قوله ^١ «لا يبيع بغيره» دل وحده مهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرق
«لا يبيع بغيره»^٢

فظاهر هذا الحديث يدل على أن البيع يبقى معلقا ما دام المتبايعان
مجتمعين في مجلس العقد، ثم إن ابن عمر رضي الله عنه ، وهو راوي
الحديث قد فسّر هذا الحديث بقيام أحد المتبايعين من مجلس العقد ،
وخروجه من البيت^٣

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي^٤

أولاً : أن خيار المجلس يعارضه عموم الكتاب العزيز ، فمن ذلك قوله
تعالى : ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض مكم﴾^٥

والذي شهد له مطوق هذه الآية ، هو أن لزوم العقد موط برضى المتعاقدين^٦

ثانياً : قوله تعالى : ﴿وأشهدوا إذا تباعتم﴾^٧

والإشهاد ، إما أن يكون بعد التفرق ، أو قبله ، فإن كان بعد التفرق ،
فمعنى ذلك أنه وقع بعد لزوم العقد ، فلا معنى لشهادة ، وإن كان الإشهاد
قبل التفرق ، فغير ممكن ؛ لأن محل الإشهاد بعد لزوم العقد^٨

الموجزاً كتاب النوع - باب بيع بغيره ٢٧١ ٢

صحيح البخاري بشرح مع الداري - كتاب البوع - باب ما اشترى شبه موهب من صاحبه قبل ان يتفرقا ٢٣٥ ٤

^٢ مع ٥ - ٢٩

^٣ من عشر محمد بن عمار بن محمد بن السور ٢٤ ٥

^٤ سورة بقرة ٢٨٢

^٥ علاء المس ١٤١ ٤

المسألة السابعة والعشرون . اختلاف المتبايعين في الثمن

(٣٨) باب بيع الحيار

قال مالك : الأمر عندنا في الرجل يشتري السلعة من الرجل ،
فيختلفان في الثمن ، فيقول البائع : بعتكها بعشرة دنانير ، ويقول المبتاع :
ابتعتها منك بخمسة دنانير إنه يقال للبائع : إن شئت فأعطيها للمشتري بما
قال ، وإن شئت فأحلف بالله ما بعث سلعتك إلا بما قلت ، فإن حلف قيل
للمشتري : إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع ، وإما أن تحلف بالله ما
اشتريتها إلا بما قلت ، فإن حلف برئ منها ، وذلك أن كل واحد منهما
مدع على صاحبه .^١

إذا اختلف المتبايعان في الثمن ، فإنه إما أن يكون لأحدهما بية أو لا .

فإن كان لأحدهما بينة عمل بها ، وهذا محل اتفاق بين الجميع .

فإن لم تكن لأحدهما بينة ، أو كان لكل منهما بية وتعارضتا ، فإنهما
يتحالفان ، لقول الرسول ﷺ : (اليمين على المدعى عليه)^٢ ، وكل منهما
مدع ومدعى عليه .

وهل يبدأ باليمين الناع أم المشتري ؟^٣ اختلف في ذلك الفقهاء على

قولين :

^١ حوتل - كتاب النوع - باب بيع الحيار ٢٦٧١ - ٢٦٧٢

^٢ صحيح البخاري - كتاب الزهري - باب إذا اختلف الزهري واليميني ونحوه فأنسه على المدعى وييمين على مدعى

عنه ١٤٥٥ ، صحيح مسلم - كتاب لأفضيه - باب الثمن على المدعى عنه ٢١٢

^٣ وذهب إلى أن كل من فاضل المبيع لنفسه . وهي المسألة التي تكلم عليها مالك هنا (ستر جسمى ٥ - ٦)

الأول : يبدأ يمين المشتري ، وهو رواية لأبي حنيفة ، ووافقه محمد
ابن الحسن ^١ ، وقول عبد الشافعية ^٢

الثاني : يبدأ يمين البائع ، وهو ما ذهب إليه الإمام مالك ، وأبو حنيفة
في رواية عنه ^٣ ، والشافعي ^٤ ، وأحمد ^٥ .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأي الأول بما يلي :

أولاً : أن المشتري أظهرهما إنكاراً ، واليمين على المنكر ^٦ .

ثانياً : أن تسليم الثمن على المشتري ، وهو أول التسليمين ، فتكون
أول اليمينين عليه ^٧ .

ثالثاً : أن البائع يدعي عليه زيادة ثمن ، والأصل براءة ذمته منها ، ولأن
المبيع في ملكه فيقوى جاسه ^٨ .

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي :

أولاً : ما رواه الإمام مالك ^٩ في هذا الباب عن عبد الله بن مسعود أن
رسول الله ﷺ قال : (أيما يعين تايعا ، فانقول ما قال النائع ، أو يترادان) .

^١ المبسوط ٣٠/١٣٠ .

^٢ المهدب مع تكملة لمجموع : ٤٩/١٣ ، معنى المحتاج ٩٥/٢٠ ، روضة الطالبين ٥٨١/٣ .

^٣ المبسوط ٣٠-٢٩/١٣٠ .

^٤ المهدب مع تكملة لمجموع ٤٩/١٣٠ ، معنى المحتاج ٩٥/٢٠ ، روضة الطالبين ٥٨١/٣٠ .

^٥ المعنى ٢٧٨/٦ .

^٦ المبسوط ٣٠ ١٣ .

^٧ مخرج السامى

^٨ معنى المحتاج ٩٦/٢ .

^٩ الموطأ كتاب البيوع - باب بيع الخيار ٦٧١ ٢ .

ثانيا : أن ملكه أقدم من ملك المبتاع ، والإيجاب الذي من جهته قبل
القبول الذي من جهة المبتاع .^١

ثالثا : أن الشرع جعل القول قول الناع ، وهو يقتضي الاكتفاء بيمينه ،
وإن كان لا يكتفى بيمينه ، فلا أقل من أن يبدأ بيمينه .^٢

رابعا : أن جانبه أقوى ؛ لأن المبيع يعود إليه بعد القسح المترتب على
التحالف ؛ ولأن ملكه على الثمن قد تم بالعقد ، وملك المشتري على المبيع لا
يتم إلا بالقبض .^٣

المعنى ٦١-٦٠١٥

^١ المبروط ٣٠/١٢

^٢ معنى المحتاج : ٩٦/٢ ، المعنى ٢٨٠/٦

المسألة الثامنة والعشرون : ضع وتعجل

(٣٩) باب ما جاء في الربا في الدين

قال مالك : الأمر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل ، فيضع عنه الطالب ويعجله المطلب ، وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله عن غريمه ، ويزيده العريم في حقه . قال : فهذا الربا بعينه ، لا شك فيه ^١.

هذه المسألة مما اتفق على تحريمها المذاهب الأربعة ، وهي المسماة (ضع وتعجل) ^٢. كما اتفقوا على أن علة التحريم هي أنه جعل للزمان مقدارا من الثمن ، كما في ربا الجاهلية أنه لما زاد له في الأجل زاد له عوضه ثمنا ، وذلك لا يجوز أخذ العوض عليه ^٣.

وقد روي عن الشافعي جوارها ^٤.

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما جاء في الربا في الدين : ٦٧٣/٢

^٢ الاستدكار : ٢٦٢/٢٠ ، المتقى : ٦٥/٥ ، قوانين الأحكام : ٢٧٨ ، بداية المجتهد : ٢٧٥/٣ ، مجمع الأنهر

٢ : ٣١٥ ، درر المحكمات : ٤٩٤/٢ ، الهدية شرح البداية وشروحها : ٤٢٧ ، معي المحتاج : ١٧٩/٢ ، تكملة

لمجموع : ٣٨٧/١٣ ، روضة الطالبين ، ١٩٦/٤ ، المعنى : ١٠٩/٦ ، كنز الداعي : ٣٩٢/٣

^٣ المرجع المساقه

^٤ قوانين الأحكام بشرعية : ٢٧٨ ، بداية المجتهد : ٢٧٥/٣

المسألة التاسعة والعشرون : تأجيل الدائن مدينه مقابل

شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل

(٣٩) باب ما جاء في الربا في الدين

قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار إلى أجل ، فإذا حلت قال له الذي عليه الدين : بعي سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل : هذا بيع لا يصلح ، ولم يزل أهل العلم ينهون عنه .

قال مالك : وإنما كره ذلك ، لأنه إنما يعطيه ثمن ما باعه بعيه ، ويؤخر عنه المائة الأولى إلى الأجل الذي ذكر له آخر مرة ، ويزداد عليه خمسين دينارا في تأخير عه ، فهذا مكروه ، ولا يصلح ، وهو أيضا يشبه حديث ريد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية ، إنهم كانوا إذا حلت ديونهم ، قالوا للذي عليه الدين : إما أن تقضي ، وإما أن تربى ؟ فإن قضى أخذوا ، وإلا زادوهم في حقوقهم ، وزادوهم في الأجل .^١

وصورة المسألة : أن يكون لرجل على آخر مائة دينار إلى أجل ، فإذا حل الأجل ، ولم يكن مع المدين وفاء ديه ، فيقول الذي عليه الدين : بعني سلعة قيمتها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل آخر ، ثم يشتريها صاحب الدين من المدين بمائة نقدا ، فيمي المدين دينه الأول بهذه المائة ، ويبقى عليه مائة وخمسين دينار إلى الأجل الجديد ، فهي صورة مشابهة جدا لربا الجاهلية المذكور .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الصورة على قولين :

الح. ص ٦٧٣ - كتاب البيوع - باب ما جاء في الربا في الدين

الأول : الجواز وإليه ذهب الحنفية^١ ، والشافعية^٢ .

وعللوا لذلك بأن البائع والمشتري لم يشترطا أمرا يفسد به الشراء^٣ .

الثاني : عدم الجواز وإليه ذهب المالكية^٤ ، والحنابلة^٥ .

وذلك لأنه يشبه الربا وذريعة إليه ، ولأنه يدخل فيه أيضا بيع وسلف المنهي عنه^٦ .

^١ الحجة على أهل المدينة : ٦٩٤/٢

^٢ المجموع : ٢٦٩/٩ ، لأم . ٧٩-٧٨/٣

^٣ الحجة على أهل المدينة : ٥٩٤/٢

^٤ المنتقى : ٦٦/٥

^٥ المعنى ٢٦٠/٦ - ٢٦٣، ٢٦١

^٦ الموطأ - كتاب البيع - باب المثلث ربيع العروس بعضها سعة ٢ ٦٥٧

المسألة الثلاثون : بيع المشتري ما ابتاعه على كيله الأول

(٤٠) باب جامع الدين والجول

قال مالك في الذي يشتري الطعام فيكتاله ، ثم يأتيه من يشتريه منه ،
فيخبر الذي يأتيه أنه قد اكتاله لنفسه واستوفاه ، فريد المبتاع أن يصدق
ويأخذه بكيله : إن ما بيع على هذه الصفة بقدر فلا بأس به ، وما بيع على
هذه الصفة إلى أجل فإنه مكروه حتى يكتاله المشتري الآخر لنفسه .

وأما كره الذي إلى أجل ؛ لأنه ذريعة إلى الربا ، وتخوف أن يدار
ذلك على هذا الوجه بغير كيل ولا وزن ، فإن كان إلى أجل فهو مكروه ،
ولا اختلاف فيه عدداً^١ .

اختلف الفقهاء في بيع المشتري ما ابتاعه بالكيل من غير كيل جديد ،
اعتماداً على تصديق المشتري له في الكيل الأول^٢ على ثلاثة أقوال .

الأول : عدم الجواز ، وإليه ذهب الحنفية^٣ ، والشافعية^٤

الثاني : الجواز مطلقاً ، وإليه ذهب المالكية^٥

الثالث : الجواز إذا كان البيع نقداً ، وإليه ذهب المالكية^٦ .

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب جامع الدين والجول . ٦٧٥/٢

^٢ لم يفرق الجمهور بين ما بيع بعد أوسية في الحكم على هذه المسألة (انظر : إعلاء السنن ٢٣٠، ١٤)

^٣ المحلة على أهل بيته : ٦٩٦، ٢ ، المسوط : ١٣٠/١٠ ، درر الحكام : ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ ، حاشية ابن عابد

١٨٢ ٤

^٤ معني المحتاج : ٧٤/٢ ، المحني على المباح : ٢١٧ ٢

^٥ المعني : ٢٥٦

^٦ المعني : ٢٥٥ ، بدنه صحيح : ٢٥٦ ٢٥٧

الأدلة :

استدل الماعون بما يلي :

أولاً : أنه ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، صاع
البائع وصاع المشتري^١ .

ثانياً : قوله ﷺ : (إذا ابتعت فاكتل ، وإذا بعت فكل)^٢ .

ثالثاً : أن الكيلان قد يقع بينهما تفاوت ، فلم يجر الاقتصار على الكيل
الأول^٣ .

واستدل المالكية على عدم جواز بيعه مؤجلاً بأنه ذريعة إلى الربا كما
ذكره مالك ، ورجحه أن البائع إنما صدقه مقابل الأجل ، فكأنه قرص جر
نفعاً.

^١ المسالك - كتاب البيوع - باب الرجل يتاع طعام كيلاً فلا يبيعه حتى يكتله لنفسه ثم لا يبرأ حتى يكيه عسي
مشتره : ٣١٦/٥ : ابن ماجه - كتاب التجارات - باب المهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض - ٧٥٠/٢

^٢ المسالك - كتاب البيوع - باب الرجل يتاع طعاماً كيلاً فلا يبيعه حتى يكتله لنفسه ثم لا يبرأ حتى يكيه على
مشتره : ٣١٥/٥ - ٣١٦ ، الفتح الرباني لترتيب مسند لإمام أحمد - كتاب البيوع - باب الأمر بالكيل والوزن والمهي
عن بيع طعام حتى يجري فيه الصاعان : ٤٨/١٥ .

^٣ معني المحتاج ٧٤/٢

المسألة الحادية والثلاثون : الشركة التولية

والإقالة قبل القبض

(٤١) باب ما جاء في الشركة والتولية والإقالة

قال مالك : الأمر عندنا ، أنه لا بأس بالشرك ، والتولية ، والإقالة منه ، في الطعام وغيره ، قبض ذلك أو لم يقبض ، إذا كان ذلك بالنقد ، ولم يكن فيه ربح ولا ضيعة ولا تأخير للثمن ، فإن دخل ذلك ربح أو ضيعة أو تأخير من واحد منهما ، صار بيعا يحله ما يحل البيع ، ويحرمه ما يحرم البيع ، وليس بشرك ولا تولية ولا إقالة .^١

إن الشركة والتولية والإقالة ، إما أن يدخلها الأجل والربح والضيعة أو لا . فإن دخلها شيء من ذلك ، فلا خلاف بين العلماء أنها لا تصح إلا بعد القبض ؛ لأنها أصبحت بيعاً^٢ ، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يستوفى^٣ .

فإن لم يدخلها شيء من ذلك ، فيختلف الحكم في الشركة والتولية عنه في الإقالة .

فأما الإقالة فقد وافق أئمة المذاهب مالكا رحمه الله في جوازها قبل القبض ؛ لأنها فسخ عند الجميع .^٤

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب ما جاء في الشركة والتولية والإقالة : ٦٧٦/٢

^٢ الاستدكار : ١٠/٢١ - ١١ .

^٣ سبق تعريفه ص ٣٦ .

^٤ البهجة على أهل المدينة : ٧٠٦ ٢ ، مجمع الأنهر ٧٢/٢٠ ، مختصر العربي مع الأم . ٩٣/٣ ، روضة الطالبين

٤٩٥/٢ ، المعنى : ١٩٩/٦ ، التوضيح ١٦٠

وحالفه الجميع في حكم الشركة وانتولية ، فلم يجيروها قبل القبض ،
لأنها من أنواع البيع عديم ، فتدخل في عموم النهي عن بيع الطعام قبل أن
يستوفى .^١

واحتج مالك رحمه الله لما ذهب إليه بأن الشركة والتولية والإقالة من
عقود المعروف والمكارمة ، فاستثنى من بيع الطعام قبل قبضه ، كما استثنى
بيع العرية من النهي عن بيع الرطب بالتمر .^٢

ويشهد لذلك ما روي في المدونة مرسلا أن رسول الله ﷺ قال : (من
ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ، إلا ما كان من شرك أو إقالة أو تولية)^٣ .

^١ الحجة على أهل المدينة ٧٠٦/٢ ، إغلاء المس . ٢١٨/١٤ ، المجموع : ٢٦٥/٩ ، معني المحتاج ٧٦/٢ ،

٧٧ ، روضة الطالبين ٥٢٧/٣ ، ٥٢٨ ، مختصر العربي مع الأم . ٩٢/٣ ، المعني . ١٨٨/٦ ، ١٩٤

^٢ المنقذ : ٧٨/٥ ، المس ٨٢٩/٢

^٣ محزون - عبد السلام بن سعيد القيرواني - المدونة الكبرى - كتاب البوع - باب ما جاء في الرجل يشاع السلعة أو
العدام : ٨١/٤ ورواته كنههم ثقات . (انظر تهذيب أحاديث المدونة : ١٠٩٥/٣)

المسألة الثانية والثلاثون : المساومة في البيع

(٤٥) باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة

قال مالك : ولا بأس بالسوم بالسلعة توقف للبيع ، فيسوم بها غير واحد.

قال : ولو ترك الناس السوم عند أول من يسوم بها ، أخذت يشبه الباطل من الثمن ، ودخل على الباعة في سلعهم المكروه .

ولم يزل الأمر عندنا على هذا .^١

وهذا الذي ذكره مالك رحمه الله هو ما اتفق على جوازه المذاهب الأربعة .^٢

أما حديث الشهي عن سوم المسلم على سوم أخيه^٣ ، فمحمول عند الجميع على حالة ركون البائع إلى المشتري أو السائم ، واستقرارهما على الثمن ولم يبق إلا شيء يسير بينهما ، فهذا هو المصهي عنه ، أو أن يعرض بائع آخر سلعة له للمشتري ليأخذها ، ويترك سلعة أخيه^٤ .

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة : ٦٨٤/٢

^٢ المفتي : ١٠١/٥ ، بداية المجتهد : ٣١٨/٣ ، قوانين الأحكام الشرعية : ٢٩٠ ، العناية على الهداية : ٢٣٩/٥ ، حاشية ابن عابدين : ١٤٦/٤ ، درر الحكام : ٢٢١/٢ ، مجمع الأنهر : ٦٩/٢ ، تكملة المجموع : ١٧/١٣ - ١٨ ، معي المحتاج : ٣٧/٢ ، روضة الطالبين : ٤١٥/٣ - ٤١٦ ، شرح المحلى : ١٨٣/٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ١٥٨/١٠ ، ابن حجر - شهاب الدين أحمد بن علي المغفلامي - فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٢٥٤/٤ ، المعني : ٣٠٧/٦ - ٣٠٨ ، الكافي : ٢٥/٢ ، كشاف القناع : ١٨٣/٣ .

^٣ رواه مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (لا يسوم الرجل على سوم أخيه) ، كما رواه السنائي : ٢٥٨/٧ ، وابن ماجه : ٧٣٤/٢ .

^٤ مر جمع الفقه السابعة .

الخاتمة

الحمد لله الذي بعثته تتم الصالحات ، وبعد ، فقد توصلت في ختام هذا البحث إلى عدة نتائج منها :

- أن مالكا رحمه الله لم يفرد بمسألة من المسائل التي استدل عليها بعمل أهل المدينة ، بل لا بد له من موافق من أحد المذاهب في أو أكثرها .
- أن من وافق مالك في مسألة من المسائل يستدل عليها بأحاديث ، فهي ثابتة عند مالك بعمل أهل المدينة .
- وهذا يوصلنا إلى أن الأحذ بعمل أهل المدينة ، إنما هو أحذ للسنة ، واتباع لها .

ملحق (١) ببيان الموافق والمخالف من المذاهب

العدد	المسألة	المصطلح	الموافق	المخالف
١	بيع المتتابع من الثمار	الأمر عندنا	بعض الحنفية	ظاهر المذهب عند الحنفية والشافعية والحنابلة
٢	وصع الحائض	الأمر عندنا	الشافعي في القديم والحنابلة	الحنفية والشافعي في الجديد
٣	الاستبراء من الحزاف	الأمر المجتمع عليه عندنا	ظاهر الرواية عند الحنفية	رواية عند الحنفية والشافعية والحنابلة
٤	بيع الفاكهة	الأمر المجتمع عليه عندنا	الحنفية والشافعي في القديم والحنابلة في رواية	الشافعي في الجديد ورواية عند الحنفية
٥	بيع ما فيه أحد القدين بأحدهما	لم يزل ذلك من أمر الناس عندنا	الحنفية والحنابلة في رواية	الشافعية والمذهب عند الحنفية
٦	بيع المراطة	الأمر عندنا	جميع المذاهب	—
٧	بيع الطعام قبل قبضه	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—
٨	لا يشتري بالمال المسلم فيه شيئا قبل قبضه	الأمر عندنا	الحنفية وبعض الحنفية	الشافعية ورؤف من الحنفية وأبو يعلى من الحنفية
٩	بيع الطعام بالطعام إذا كان من صنف واحد متماضلا	الأمر عندنا	رواية عن الإمام أحمد	الحنفية والشافعية والمذهب عند الحنفية
١٠	وجوب التقابض في بيع الطعام بالطعام	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—

١١	بيع الجراف مع معرفة المانع بقدره	لم يزل أهل العلم يسهون عن ذلك	الشافعية في رواية والحنابلة	الحنفية وشافعية في الأصح عندهم
١٢	بيع الحيوان بالحيوان يدا بيد وريادة دراهم	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—
١٣	السلف في الحيوان	لم يزل ذلك من عمل الناس، والذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا	الشافعية وظاهر المذهب عند الحنابلة	الحنفية ورواية عند الحنابلة
١٤	بيع الحيوان باللحم	كل من أدركت من الناس	محمد بن الحسن من الحنفية والأظهر عند الشافعية والمذهب عند الحنابلة	الحنفية وقول عند الشافعية
١٥	بيع اللحم باللحم	الأمر المجتمع عليه عندنا	الشافعية في رأي عندهم ورواية عن أحمد	الحنفية والأظهر عند الشافعية والمذهب عند الحنابلة
١٦	بيع المسلم فيه قل قبضه بأكثر مما اشتراه به	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—
١٧	في بيع ما يورن ١- جواز التفاضل فيها	الأمر عندنا وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس عندنا	الشافعية ورواية عند الحنابلة	الحنفية والمشهور عند الحنابلة

			٢- وجوب التقاضي فيها	
	الحنابلة	الحنفية والشافعية	٣- بيعها جزفا	
١٨	شراء ما في بطون الإناث	الأمر عندنا	جميع المذاهب	—
١٩	الشرط في البيع قبل تمام العقد وبعده	وذلك الذي لم يزل عليه الأمر عندنا	جميع المذاهب	—
٢٠	ما يحسب في بيع المراهنة وما لا يحسب	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—
٢١	لروم البيع على البرنامج	الأمر عندنا ... وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا	الحنفية والقديم للشافعي والحنابلة رواية عند الحنابلة	الأظهر عند الشافعية الحنفية والشافعي في القديم والأظهر عند الحنابلة
٢٢	نحوار المجلس	ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه	الحنفية	الشافعية والحنابلة
٢٣	اختلاف المتبايعين في الثمن	الأمر عندنا	أبو حنيفة في رواية والشافعية والحنابلة	رواية لأبي حنيفة وقول عند الشافعية

٢٤	صع وتعجل	الأمر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا	جميع المذاهب	—
٢٥	تأجيل الدائن مدينه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل	لم يرل أهل العلم ينهون عنه	الحنابلة	الحنفية والشافعية
٢٦	بيع المشتري ما ابتاعه على كيله الأول	مكروه ولا اختلاف فيه عندنا	الحنابلة	الحنفية والشافعية
٢٧	الشركة والتولية والإقالة قبل القض ١- الشركة والتولية ٢- الإقالة	الأمر عندنا	— جميع المذاهب	جميع المذاهب —
٢٨	المساومة في البيع	الأمر عندنا	جميع المذاهب	—

ملحق (٣) ببيان تكرار مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك
في الموطأ^١

المصطلح	تكراره
الأمر عندنا	١٣٦
الأمر المجتمع عليه عندنا	٥٩
الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا	٣٦
الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ، والأمر الذي أدركت عليه الناس عندنا	٧٥
السنة عندنا	٤٠
فعل المسلمين	٢

^١ العدد المذكور يشمل المصطلح الوارد في الجدول ومنحقاته

الفهارس

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث
- ٣- فهرس الأشعار
- ٤- فهرس المصطلحات الفقهية
- ٥- فهرس الأعلام
- ٦- فهرس المصادر والمراجع
- ٧- فهرس الموضوعات

١. فهرس الآيات

العدد	الآية	رقمها	الصفحة
١	- النقرة - ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾	٢٨٢	٨١
٢	- النساء - ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾	٢٩	٨١، ٧٥
٣	- التوبة - ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾	١٠٠	١٢
٤	- الزمر - ﴿ فبشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾	١٧-١٨	١٢

٢. فهرس الأحاديث

العدد	الحديث	الصفحة
	- أ -	
١	(إذا ابتعت فاكتل ، وإذا بعت فكل)	٨٩
٢	(استقرض النبي ﷺ بكرا على إبل الصدقة)	٥٧
٣	(أمر النبي ﷺ بالذهب الذي في القلادة فترع وحده ، ثم	
	قال : الذهب بالذهب وزنا بورن)	٣٩
٤	(أمر النبي ﷺ بوضع الجوائح)	٣١
٥	(أمره أن يجهز جيشا ، فعمدت الإبل فأمره أن يأخذ في	
	قلانس الصدقة)	٥٨
٦	(إنما البيع عن تراض)	٧٥
٧	(إنما المدينة كالكير تنفي خبيثها ، وينصع طيبها)	٨
٨	(أيما يبعين تبايعا ، فالقول ما قال النائع ، أو يترادان)	٨٣
	- ب -	
٩	(البر بالبر والشعير بالشعير)	٤٨
١٠		
	- ت -	
١١	(تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء	
	دينه ، فقال ﷺ لغرمائه : خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا	٣٠
	ذلك)	
	- ط -	
١٢	(الطعام بالطعام مثلا بمثل)	٤٩

- ل -

- ١٣ (لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرا منه)
٩
- ١٤ (لا يصر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة)
٨
- ١٨ (اللهم بارك لنا في ثمرنا ، وبارك لنا في مدينتنا ، وبارك لنا في صاعنا ...)
٨
- ١٩ (ليس الخبر كالمعاينة)
٧٩

- م -

- ٢١ (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار)
٨١، ٨٠
- ٢٢ (والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)
٩
- ٢٣ (المسلمون على شروطهم)
٧٥
- ٢٤ (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه)
٩٠، ٤٢، ٣٦
- ٢٥ (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ، إلا ما كان من شرك أو إقالة أو تولية)
٩١
- ٢٦ (من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره)
٤٥
- ٢٧ (من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه)
٧٩
- ٢٨ (من باع ثمرأ فأصابته جائحة ، فلا يأخذ من أخيه ، علام يأخذ أحدكم مال أخيه المسلم)
٣٠

- ن -

- ٢٩ (نهى النبي ﷺ أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه)
٤٣

٦٠	(نهى النبي ﷺ عن بيع حي بميت)	٣٠
٨٩	(نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، صاع البائع وصاع المشتري)	٣١
٣٣	(نهى النبي ﷺ عن الثنيا)	٣٢
٥٧	(نهى ﷺ عن السلف في الحيوان)	٣٣
٧٩	(نهى النبي ﷺ عن الغرر)	٣٤
	- ي -	
٨٢	(اليمين على المدعى عليه)	٣٥

٣. فهرس الأشعار

البيت	البحر	الصفحة
وإذا نظرت إلى البلاد رأيتها تشقى كما يشقى الرجال وتسعد	الكامل	٨
محمد سيد الكونين والثقلين من والفريقين من عرب ومن عجم	البسيط	٨

٤. فهرس المصطلحات الفقهية الواردة

في المسائل المبحوثة

المصطلح	الصفحة
- أ -	
أجل :	
- تأجيل الدائن مدینه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل	٨٦
اختلاف :	
- اختلاف المتبايعين في الثمن	٨٢
استثناء :	
- الاستثناء من الجزاف	٥٣، ٣٢
إقالة :	
- الإقالة في السلم	٤٤
- الشركة والتولية الإقالة قبل القبض	٩٠، ٥٣
- ب -	
برنامج :	
- جواز البيع على البرنامج	٧٣
- لزوم البيع على البرنامج	٧٨
بيع :	
- بيع الثمار بعد بدو الصلاح	٢٦
- بيع ما فيه أحد القدين بأحدهما	٣٨
- بيع الذهب بالذهب وزنا (المراطلة)	٤١
- بيع الطعام قبل قبضه	٤٢
- بيع الجزاف قبل قبضه	٤٣
- بيع الطعام بغير جسسه نسيئة	٥٠

٥١	- بيع الجراف مع العلم بكيه أو وزنه
٥٥	- بيع الحيوان بالحيوان يدا بيد وزيادة دراهم
٥٩	- بيع اللحم بحيوان من غير جنسه يدا بيد
٥٩	- بيع اللحم بحيوان من جنسه متفاضلا
٦٤	- بيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به
٦٨	- بيع ما يوزن قبل قبضه
٧١	- البيع بشرط عدم النقصان على البائع
٧٤	- ما يحسب في بيع المراجعة
٧٨	- بيع العائب على الصفة
٨٢	- اختلاف المتبايعين في الثمن
٨٨	- بيع المشتري ما ابتاعه على كياله الأول
	- ت -
	تبرع :
٧١	- تبرع البائع للمشتري ببعض القيمة بعد تمام العقد
	تفاضل :
٣٧	- التفاضل في بيع الفاكه اليابسة
٣٧	- التفاضل في الجنس الواحد مما لا يدخر من الفاكه
٤٧	- التفاضل في الجنس الواحد من المطعومات
٦٨	- التفاضل في الجنس الواحد مما يوزن
	تولية :
٩٠، ٥٣	- الشركة والتولية الإقالة قبل القبض
	- ج -
	جائحة :
٢٩	- وضع الجائحة

	جراف :
٤٣	- بيع الجراف قبل قصه
٥٣،٣٢	- الاستثناء من الجراف
٥١	- بيع الجراف مع العلم بكيله أو ورنه
٦٩	- التصرف في الجراف قبل قبضه
	جنس :
٣٧،٣٦	- بيع الفاكهة بجنسها
٤٨	- البر والشعير صنف أم صنفان
٦٢،٥٩	- اللحم جنس أم أجناس
	- خ -
	خيار :
٨٠	- ثبوت خيار المجلس
	- د -
	دين :
٨٥	- الربا في الدين
٨٦	- تأجيل الدائن مدينه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل
	- ر -
	ربا :
٨٦،٨٥	- الربا في الدين
	- س -
	سلف = سلم
	سلم :
٤٤	- الإقالة في السلم
٤٤	- أخذ العوض عن المسلم فيه

٥٦	- السلف في الحيوان
٦٤	- بيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به سوم :
٩٢	- السوم في البيع - ش - شراء :
٦٩	- ما اشترى مما يوزن جزافا جاز التصرف فيه قبل قبضه
٧٠	- من الغرر شراء ما في بطون الإناث
٨٦	- تأجيل الدائن مدینه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل
٨٨	- بيع المشتري ما ابتاعه على كيلاه الأول شرط :
٧١	- البيع بشرط عدم النقصان على النافع شركة :
٩٠، ٥٣	- الشركة والتولية والإقالة قبل القبض - ص - صنف = جنس - ض - ضمان :
٢٩	- ضمان ما أتلفته الجائحة
٦٩	- ضمان الجزاف قبل قبضه
	- غ - غرر :
٧٠	- من الغرر شراء ما في بطون الإناث

	- ق -
	قبض :
٣٦	- التقابض في بيع الفاكهة
٦٤	- بيع المسلم فيه قبل قبضه
٦٨	- بيع ما يوزن قبل قبضه
٩٠	- الشركة والتولية والإقالة قبل القبض
	- ك -
	كيل - وزن
	- ل -
	لزوم :
٧١	- تبرع البائع للمشتري بعد لزوم العقد
٧٨	- لزوم بيع الغائب على الصفة
٨٠	- لزوم العقد بعد التفرق بالأقوال
	- م -
	مراوحة :
٧٤	- ما يحسب في بيع المراوحة وما لا يحسب
	مراطلة :
٤١	- جواز بيع المراطلة
	- و -
	وزن :
٥٠	- بيع ما لا يكال ولا يوزن من الطعام
٦٨	- التفاضل في الجنس الواحد مما يوزن
٨٨	- بيع المشتري ما ابتاعه على كيلاه الأول

٥. فهرس الأعلام

العدد	العلم	الصفحة
	- أ -	
١	إبراهيم بن محمد الإسفراييني	٢٢
٢	أحمد بن حنبل	٨٣، ٧٩، ٥٩، ٤٨، ١٧
٣	أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الإسفراييني = إبراهيم بن محمد	١٧، ١٥، ١٠
٤	إسماعيل بن أبي أويس ابن أبي أويس = إسماعيل بن أبي أويس	٢٣
	- ب -	
	الباجي = سليمان بن حلف	
	الباقلاني = محمد بن الطيب	
	أبو بكر = عبد الله بن عثمان	
	- ت -	
	ابن تیمیة = أحمد بن عبد الحلیم	
	- ج -	
٥	جابر	٣٣، ٣١، ٣٠
٦	جبیر	٧٩
	- ح -	
	ابن حبل = أحمد بن حنبل	
	أبو حيفة = النعمان بن ثابت	
	- ر -	
٧	أبو رافع	٥٧

ابن رشد (الحفيد) = محمد بن أحمد

- ز -

ابن الزبير = عبد الله بن الزبير

أبو الرناد = عبد الله بن ذكوان

زُفَر بن الهذيل ٩

٤٥

زيد بن أسلم ١٠

٨٦

زيد بن ثابت ١١

٩

- س -

سعد بن أبي وقاص ١٢

٤٧

أبو سعيد الخدري ١٣

٣٠

سعيد بن المسيب ١٤

٧٠، ٦٠

سليمان بن خلف الباجي ١٥

٦٥

سليمان بن يسار ١٦

٤٧

- ش -

الشافعي = محمد بن إدريس

- ط -

طلحة بن عبيد الله ١٧

٧٩

- ع -

ابن عباس = عبد الله بن عباس

ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله

عبد الرحمن بن صحر أبو هريرة ١٨

٧٠

عبد الرحمن بن الأسود ١٩

٤٧

عبد الله بن الزبير ٢٠

٩

عبد الله بن ذكوان بن أبي الزناد ٢١

٥٩

٦١،٥٧	عبد الله بن عباس	٢٢
٦١	عبد الله بن عثمان أبو بكر الصديق	٢٣
٨١،٨٠،٥٨،٤٣،٤٢،٩	عبد الله بن عمر	٢٤
٨٣،١٤	عبد الله بن مسعود	٢٥
٩	عبد الملك بن مروان	٢٦
١٩	عبد الوهاب بن نصر	٢٧
٧٩،٢٠،١٧	عثمان بن عفان	٢٨
٥٧	عمر بن الخطاب	٢٩
٢٩،٩	عمر بن عبد العزيز	٣٠
٢٠،١٧،١٥،١٠	عياض بن موسى	٣١
	- ف -	
٣٩	فضالة بن عبيد الله	٣٢
	- ق -	
٤٧	القاسم بن محمد	٣٣
	ابن القيم = محمد بن أبي بكر	
	- ل -	
١٢	الليث بن سعد	٣٤
	- م -	
٢٣،٢٠،١٨،١٦،١٥،١٢،٩	مالك	٣٦
٤١،٣٨،٣٥،٣٢،٢٩،٢٦،٢٤		
٥٠،٤٧،٤٤،٤٥،٤٤،٤٣،٤٢		
٦٢،٦٠،٥٧،٥٦،٥٥،٥٤،٥٣		
٧٤،٧٣،٦٩،٦٨،٦٦،٦٥،٦٤		
٨٤،٨٣،٨٢،٨٠،٧٧،٧٦،٧٥،٧٢		

٩٢٠٩١٠٩٠٠٨٨	٣٧	محمد بن إبراهيم بن المنذر
٤٢	٣٨	محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)
٤٨	٣٩	محمد بن إدريس الشافعي
٧٨٠٦١٠٣٧٠٢٩٠١٩٠١٧٠٩		
٨٥٠٨٣٠٧٩	٤٠	محمد بن أبي بكر ابن القيم
١٨٠١٥	٤١	محمد بن الحسن
٨٣٠٦٣٠٦٠	٤٢	محمد بن الحسين أبو يعلى
٤٥	٤٣	محمد بن الطوب أبو بكر الباقلائي
١٦	٤٤	مسلم بن الحجاج النيسابوري
٤٩٠٣٩٠٣٣٠٣١٠٣٠	٤٥	معمر بن عبد الله
٤٩	٤٦	ابن معيقيب الدوسي
٤٧		ابن المنذر = محمد بن إبراهيم
		- ن -
٨٠٠٤٧٠٤٢	٤٧	نافع
٨٣٠٨٠٠٦٣٠١٨٠١٧	٤٨	النعمان بن ثابت أبو حنيفة
		- ي -
٨٠٠٤٧	٤٩	يحيى
		أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم
٦٣٠٥٤	٥٠	يوسف بن عبد الله بن عبد البر
		أبو يعلى = محمد بن الحسين
٦٣٠١٦	٥١	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف

٦. المصادر والمراجع

- أ -

أحمد محمد نور سيف

١- عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الصوريين ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

ابن أمير الحاج : أبو الفضل موسى بن محمد التبريزي (ت ٨٧٩ هـ)

٢- التقرير والتحير على التحرير ، وبهامشه نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٧ هـ .

- ب -

البابرتي : أكمل الدين محمد بن محمود (ت ٧٨٦)

٣- شرح العناية على الهداية مع فتح القدير ، الكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت) .

الباجوري : الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد (ت ١٢٧٧ هـ)

٤- حاشية الباجوري على شرح العلامة ابن قاسم الغري على متن الشيخ أبي شجاع ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٤٣ هـ .

الباجي : أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤ هـ)

٥- المتقى شرح الموطأ

البكري : أبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي المصري

٦- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين ،

الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨م .

البنا : أحمد عبد الرحمن الشهير بالساعاتي

٧- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، مع مختصر

شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ .

البهوتي : الشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس (ت ١٠٥ هـ)
٨- كشف القناع عن متن الإقناع ، الطبعة الأولى ، المطبعة العامرة الشرقية ،
مصر ، ١٣١٩ هـ / ١٨٩٨ م .

اليهقي : الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)
٩- السنن الكبرى مع الجوهر النقي ، دار المعرفة ، (د - ت)
- ت -

الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)
١٠- سنن الترمذي بشرح عارضة الأحوذني ، دار الكتب العلمية ، (د - ت)
التهانوي : العلامة ظفر أحمد العثماني (ت ١٣٩٤ هـ)
١١- إعلاء السنن على صوء ما أفاده الشيخ أشرف علي التهانوي ، إدارة
القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان ، (د - ت)
ابن تيمية : تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني (٧٩٠ هـ)
١٢- مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم ، مكتبة
المعارف ، الرباط ، المغرب ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- ج -

ابن جزري : محمد بن أحمد الغرناطي المالكي (ت ٧٤١ هـ)
١٣- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، دار العلم للملايين ،
بيروت ، ١٩٧٤ م
الجمال : الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي (ت ١٢٠٤ هـ)
١٤- حاشية الجمال على شرح المهج ، مطبعة مصطفى محمد (المكتبة
التجارية الكبرى) ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

- ح -

- ابن حجر : الحافظ أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)
١٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري - محمد فؤاد عبد الباقي (د - ت)
الحصكفي : علاء الدين علي بن محمد بن علي (ت ١٠٨٨هـ)
١٦- الدر المختار في شرح تنوير الأبصار ، بهامش رد المختار على الدر
المختار ، مصطفى البابي الحلبي . (د - ت)
الحصني : تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الدمشقي (٨٢٩هـ)
١٧- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٧هـ ،
إدارة الطباعة المنيرية .

الخطاب : أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي
(٩٠٢-٩٥٤هـ)

١٨- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ،
١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- خ -

- ابن خلكان : أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٠٨هـ)
١٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار الفكر ،
بيروت، (د - ت)

- د -

- الدار قطني : الحافظ علي بن عمر (٣٨٥هـ)
٢٠- سنن الدار قطني وبذيله التعليق المعني على الدار قطني لأبي الطيب محمد
آبادي ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

داماد أفندي : عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده
(ت ١٠٧٨ هـ)

٢١- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، دار الطباعة العامرة ، (د - ت)
أبو داود : الحافظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني
(ت ٢٧٥ هـ)

٢٢- سنن أبي داود - تعليق الشيخ أحمد سعد علي ، الطبعة الأولى ، مصطفى
البابي الحلبي ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م ، (د - ت)

الدردير: العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد (ت ١٢٠١ هـ)
٢٣- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، عيسى
البابي الحلبي ، (د - ت)

الدسوقي : العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة (ت ١٢٣٠ هـ)

٢٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - دار الفكر ، (د - ت)

- ر -

ابن رشد (الجد) : أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (ت ٥٢٠ هـ)

٢٥- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام
الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات ، تحقيق
الأستاذ سعيد أحمد أعراب ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

ابن رشد (الحفيد) : الإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد
(ت ٥٩٥ هـ)

٢٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ،
الطبعة الأولى ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .

- ر -

الزرقاني : محمد بن عبد الباقي بن يوسف المالكي (١١٢٢ هـ)
٢٧- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، دار المعرفة ، بيروت ،
١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

الزركلي : خير الدين

٢٨- الأعلام ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ م .
الزيلعي : فخر الدين عثمان بن علي بن محجن (ت ٧٤٣ هـ) .
٢٩- تبين الحقائق شرح كسر الدقائق ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية
بيولاق ، ١٣١٥ هـ .

- س -

ابن السبكي : أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي
(٧٥٦ هـ)

٣٠- تكملة المجموع للنووي ، دار المكر ، (د - ت)
سحنون : عبد السلام بن سعيد القيرواني (ت ٢٤٠ هـ)
٣١- المدونة الكبرى ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ .
السرخسي : شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل
(ت ٣٥٩ هـ)
٣٢- المسوط ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٠ هـ .

- ش -

الشافعي : الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ)
٣٣- الأم ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ،
(د - ت)

الشربيني : الشيخ محمد الخطيب (ت ٩٧٧ هـ)

٣٤- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، مصطفى البابي الحلبي ،
١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م

الشوكاني : الشيخ محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ)

٣٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، الطبعة الثانية،
مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

الشويكي : شهاب الدين أحمد بن أحمد العلوي المقدسي (ت ٩٣٩ هـ)

٣٦- التوضيح في الجمع بين المقع والتنقيح ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة
المحمدية ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

- ع -

ابن عابدين : الشيخ محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢ هـ)

٣٧- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين)،
مصطفى البابي الحلبي ، (د - ت)

ابن عاشور : الشيخ محمد الطاهر

٣٨- التحرير والتنوير ، الدار التونسية ، ١٩٨٤ م .

ابن عبد البر: الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري
الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ)

٣٩- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه
الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجار والاختصار ، تحقيق
د. عبد المعطي أمين قلعجي ، الطبعة الأولى ، دار قتيبة ، دمشق ، بيروت ،
دار الوعي ، حلب ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

٤٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق محمد التائب
وسعيد أحمد أعراب ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

ابن العربي : الإمام أبي بكر محمد بن عبد الله الأشيلي المالكي (٥٤٣ هـ)

٤١- عارضة الأحوذى لشرح صحيح الترمذي، دار الكتاب العربي، (د - ت)

٤٢- كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، دراسة وتحقيق محمد عبد

الله ولد كريم، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي، ١٩٩٢ م.

عميرة : أحمد البرسلي (ت ٩٥٧ هـ)

٤٣- حاشية عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج

الطالبين، دار إحياء الكتب العربية، (د - ت)

- غ -

الغرياني : الصادق عبد الرحمن

٤٤- المعاملات أحكام وأدلة، الطبعة الثانية،

- ف -

ابن فرحون : إبراهيم بن علي بن محمد العمرى المدني (ت ٧٩٩ هـ)

٤٥- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت

- لبنان، (د - ت)

الفيومي : أحمد بن محمد بن علي المقرئ (ت ٧٧٠ هـ)

٤٦- المصباح المنير، مكتبة لبنان، ١٩٨٧ م.

الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨٧١ هـ)

٤٧- القاموس المحيط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م.

- ق -

ابن قاسم : عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي ت ١٣٩٣ هـ

٤٨- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، الطبعة الرابعة، ١٤١٠ هـ.

ابن قدامة : موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي
الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ)

٤٩- الكافي في فقه الإمام الميجل أحمد بن حنبل ، الطبعة الأولى ، المكتب
الإسلامي بدمشق ، (د - ت)

٥٠- المغني شرح مختصر الخرقي ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن
التركي ود. عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى ، حجر للطباعة والنشر
والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٥١- المقنع مع حاشيته ، المطبعة السلفية ، (د - ت)

القرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت ١٢٨٥ م)

٥٢- الذخيرة ، تحقيق الأستاذ محمد أبو حنزة ، الطبعة الأولى ، دار الغرب
الإسلامي ، ١٩٩٤ م .

ابن القيم : محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٦١ هـ)

٥٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الفكر - بيروت ، (د - ت)
- ك -

الكاساني : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي (٥٨٧ هـ)

٥٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ،
بيروت - لبنان ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

الكاندهلوي : محمد زكريا

٥٥- أوجز المسالك إلى موطأ مالك - الطبعة الثالثة - ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

- م -

ابن ماجه : الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)

٥٦- سنن ابن ماجه ، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ،

١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م

الإمام مالك بن أنس

٥٧- الموطأ، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د - ت)

آل مبارك : الشيخ عبد العزيز بن حمد الأحساني (ت ١٣٥٩)

٥٨- تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك ، بشرح الشيخ محمد الشيباني بن محمد بن أحمد الشقيطي الموريتاني ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

المحلي : جلال الدين محمد بن أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٩٠ هـ)

٥٩- شرح المحلي على منهاج الطالبين للنووي ، مع حاشيتي قليوبي وعميرة، دار إحياء الكتب العربية ، (د - ت)

محمد : الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ)

٦٠- كتاب الحجة على أهل المدينة - الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

محمد عبده إسماعيل عبد الفتاح

٦١- الإجماعات الخاصة حجيتها وأثرها في الفقه الإسلامي ، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض ، ١٤٠٦ هـ .

المرداوي : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان (ت ٥٤٣ هـ)

٦٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المسجل أحمد بن حنبل ، تحقيق محمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

مرعي بن يوسف بن أبي بكر المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣ هـ)

٦٣- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والتمهيد ، تصحيح محمد زهير الشاويش، مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٣٧٨ هـ .

- المرغيناني : برهان الدين علي بن أبي بكر (ت ٥٩٣ هـ)
- ٦٤- الهداية على بداية المبتدي ، مطبوع مع شرح فتح القدير ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت)
- مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)
- ٦٥- صحيح مسلم بشرح النووي ، مصطفى الحلبي ، (د - ت)
- ابن مفلح : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحنبلي (ت ٨٨٤ هـ)
- ٦٦- المبدع في شرح المقنع ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- منلا خسرو : القاضي محمد بن فراموز الحنفي (ت ٨٨٥ هـ)
- ٦٧- درر الأحكام في شرح غرر الأحكام ، بهامشه حاشية الشرنبلالي ، مطبعة محمد أسعد ، الآستانة ، ١٣٠٠ هـ .
- المنوفي : العلامة علي بن خلف المالكي المصري (ت ٩٣٩ هـ)
- ٦٨- كفاية الطالب الرباعي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، تحقيق أحمد حمدي إمام ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- ابن مودود : عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي (ت ٦٨٣ هـ)
- ٦٩- الاختيار لتعليل المختار ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م
- الموسوعة الفقهية
- ٧٠- وزارة الشؤون الإسلامية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- الميداني : عبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي (ت ١٢٩٨ هـ) .
- ٧١- الباب في شرح الكتاب ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

- ن -

ابن نجيم : الإمام زين الدين إبراهيم (ت ٩٧٠ هـ)

٧٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، الطبعة الأولى ، المطبعة العلمية ، (د - ت)

ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة

٧٣- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ،
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

النسائي : الحافظ أحمد بن علي بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ)

٧٤- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام
السندي ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت) .

النووي : الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين بن مري الدمشقي
(ت ٦٧٦ هـ)

٧٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، إشراف زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ،
المكتب الإسلامي ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٧٦- شرح صحيح مسلم - مصطفى الحلبي (د - ت)

٧٧- المجموع شرح المذهب - دار الفكر - (د - ت)

- ه -

ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري
الحنفي (ت ٨٦١ هـ)

٧٨- شرح فتح القدير ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت)

- و -

الونشريسي : أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٩١٤ هـ)

٧٩- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس

والمغرب ، عرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي ، نشر

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٧. فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة :
٣	سبب اختيار الموضوع
٣	منهج البحث
٣	صعوبات البحث
٥	شكر وتقدير
٦	
	الفصل الأول
٧	عمل أهل المدينة من الجانب النظري
٨	المبحث الأول: فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر الأمصار
٩	- فضل علم أهل المدينة
١٢	المبحث الثاني : مفهوم عمل أهل المدينة وحجته
١٥	- أقسام عمل أهل المدينة وحجة كل قسم
١٥	- مراتب عمل أهل المدينة عند القاضي عياض
١٧	- مراتب عمل أهل المدينة عند ابن تيمية
١٨	- مراتب عمل أهل المدينة عند ابن القيم
٢٠	- نتائج التقسيمات
٢١	المبحث الثالث : حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد
٢٣	المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك في الموطأ ومدلولاتها
٢٥	
	الفصل الثاني
	عمل أهل المدينة من الجانب التطبيقي
٢٦	المسألة الأولى : بيع المتاع من الثمار

٢٩	المسألة الثانية : وضع الجائحة
٣٢	المسألة الثالثة : الاستثناء من الجزاف
٣٥	المسألة الرابعة : بيع الفاكهة
٣٨	المسألة الخامسة : بيع ما فيه أحد التقدين بأحدهما
٤١	المسألة السادسة : بيع المراطلة
٤٢	المسألة السابعة : بيع الطعام قبل قبضه
٤٤	المسألة الثامنة : لا يشتري بالمال المسلم فيه شيئا قبل قبضه
٤٧	المسألة التاسعة: بيع الطعام بالطعام إذا كان من صنف واحد متفاضلا
٥٠	المسألة العاشرة : وجوب التقابض في بيع الطعام بالطعام
٥١	المسألة الحادية عشر : بيع الجزاف مع معرفة البائع بقدره
٥٣	المسألة الثانية عشر : الشركة والتولية والإقالة في الطعام وغيره
٥٣	المسألة الثالثة عشر : الاستثناء من الجزاف
٥٥	المسألة الرابعة عشر : بيع الحيوان بالحيوان يدا يدا وزيادة دراهم
٥٩	المسألة الخامسة عشر : السلف في الحيوان
٥٩	المسألة السادسة عشر : بيع الحيوان باللحم
٦٢	المسألة السابعة عشر : بيع اللحم باللحم
٦٤	المسألة الثامنة عشر : بيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به
٦٦	المسألة التاسعة عشر : في بيع ما يوزن
٦٧	المسألة العشرون: في بيع ما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب
٧٠	المسألة الحادية والعشرون : شراء ما في بطون الإناث
٧١	المسألة الثانية والعشرون : الشرط في البيع قبل تمام العقد وبعده
٧٣	المسألة الثالثة والعشرون : البيع على البرنامج
٧٤	المسألة الرابعة والعشرون : ما يحسب في بيع المرابحة وما لا يحسب
٧٣	المسألة الخامسة والعشرون : لزوم البيع على البرنامج

٨٠	المسألة السادسة والعشرون : خيار المجلس
٨٢	المسألة السابعة والعشرون : اختلاف المتبايعين في الثمن
٨٥	المسألة الثامنة والعشرون : ضع وتعجل
٨٦	المسألة التاسعة والعشرون : تأجيل الدائن مدينه مقابل شراء سلعة
٨٨	بأكثر من الدين إلى أجل
٩٠	المسألة الثلاثون : بيع المشتري ما ابتاعه على كيله الأول
٩٢	المسألة الحادية والثلاثون : الشركة والتولية والإقالة قبل القبض
٩٣	المسألة الثانية والثلاثون : المساومة في البيع
٩٤	الخاتمة *
٩٨	ملحق رقم (١) لبيان الموافق والمخالف من المذاهب لمالك
٩٩	ملحق رقم (٢) لبيان تكرار مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك
١٠٠	في الموطأ
١٠١	الفهارس
١٠٢	فهرس الآيات
١٠٤	فهرس الأحاديث
١٠٥	فهرس الأشعار
١١٠	فهرس المصطلحات الفقهية
١٢٥	فهرس الأعلام
	فهرس المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات

مرفعه مع الرسالة رقم ١٤٥٨٠١
تصويبات

الصفحة	السطر	الكلمة	تصويبها
٣	١٢	التعدي فيهم	التعدي في فهم
٣	١٩	وحجته	ومدى حجته
٥	٩	التي	الذين
١٠	١٥	في لأحكامه	لأحكامه
١٠	١٦	من البلاد	من أهل ساكن البلاد
٢٠	٧ (الهامش)	من أجلها	من أجلها
١٢	٢	حجته	مدى حجته
١٢	٤	وذلك في قوله منها	والتي جاء فيها
١٢	١٦	عند	عنه
١٣	١٨	أمر	أمر
١٦	١٥	محققوا	محققو
١٨	١٢	كانوا	كانوا
١٩	١ (الهامش)	البغديدي	البغدادى
٢١	٣	من	عن
٢٣	٨	مقبوض	مقبوض
٢٥	١٤ (الهامش)	شيء	شيء
٢٧	١٦	المسألة	المسألة
٢٨	٦	صنفان	صنفين
٢٣	٥	والتولية الإقالة	والتولية والإقالة
٢٦	٤	شيء	شيء
٦٢	٥٤٤	مثلا يمثل	مثلا يمثل
٦٣	٣	المعزى منها	لحومها

بالإضافة	بالإضافة	٨	٦٣
شيء	شيء	٥	٦٤
إحدى	أحد	١١	٦٨
قال مالك في رجل ..	قال مالك في رجل ..	٤	٧١
للإسترباح	للإسترباح	٨	٧٥
بالحققة	بالحققة	٩	٧٥
جوت	جرب	٦ (الهامش)	٧٩
قالينه	قالينه	٢ (الهامش)	٨٢
المعجم	لمعجم	٤, ٢ (الهامش)	٨٣
المرجع	المرجع	٧ (الهامش)	٨٣
وقاء لدينه	وقاء دينه	١, ٤	٨٦
الكيلين	الكيلان	٦	٨٩
الحققة	الحققة	١, ١	٩٤